البحـــث الأول

الأوقاف والاستشراق

مواقف المستشرقين من أصالة الأوقاف الإسلامية

إعـــداد

أ.د. علي بن إبراهيم النملة

أستاذ الدراسات العليا السابق

بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص الدراسة

يعالج هذا البحث مواقف بعض المستشرقين من أصالة الفقه الإسلامية، واتهامه بأنه يتَّكئ على الفقه الروماني، بما في ذلك شعيرة الأوقاف. ويحلِّل إسهامات بعض المستشرقين المشهورين في التعرُّض للأوقاف، من حيث كونها شعيرةً إسلامية، ومن حيث تطبيقاتها في المجتمع المسلم عمومًا، والمجتمع العربي خصوصًا، بما في ذلك إسهامات بعض المستشرقين في مساندة الاحتلال في تعطيل الأوقاف ذات المنافع الدينية خاصَّةً ومصادرتها، كأوقاف الحرمين الشريفين والمسجد الأقصى خارج محيطهما، وأوقاف الزوايا والخلاوي، دون التصريح بها.

ومن خلال الاستقراء لإسهامات بعض المستشرقين حول الأوقاف في الإسلام يجد الباحث أنها محدودة جدًّا، بالمقارنة بما أسهم به معظمهم في مجال الفقه الإسلامي خصوصًا وعلوم المسلمين عمومًا.

ويتعرَّض البحث إلى بعض مشاهير المستشرقين الذين كانت لهم إسهامات واضحة في مجال الأوقاف، سواء في البحوث المستقلَّة التي أعدُّوها، أم إسهاماتهم في دوائر المعارف المعنية بالشأن الإسلامي، كالمستشرق الإنجليزي «السير» «هاملتون جب» والمستشرق الألماني «يوسف شاخت» الذي ركَّز كثيرًا على فرية نفي أصالة الفقه الإسلامي، ومثله المستشرق المجري «جولتسيهر»، والمستشرق الفرنسي «لوي ماسينيون». ويستعرض البحث بعض الموسوعات العالمية التي تطرَّقت للوقف لدى المسلمين، وأسهم في تحريرها رهطٌ من المستشرقين.

وقد ظهر في البحث أنَّ المستشرقين الفرنسيين والاحتلال الفرنسي كانا أعتى هذه المدارس الاحتلالية والاستشراقية في مصادرة الأوقاف الإسلامية وتعطيل كثيرٍ منها، سواءٌ في شمال أفريقيا أم شرق البحر الأبيض المتوسِّط.

على أنه وُجد من المستشرقين من تخصَّص في الدراسات الوقفية في العالم الإسلامي المعاصر. مثل المستشرقة الأمريكية/ الفرنسية المعاصرة «راندي ديغلام»، التي كتبت عددًا من البحوث حول الأوقاف. وقد غلب على بحوثها قدرٌ من الإنصاف، مما أظهر تقديرًا لها من بعض الباحثين العرب.

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله الأمين محمد بن عبدالله ﷺ وعلى آله وأزواجه وأصحابه والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أمّا بعدُ:

فإنَّ البحث في الاستشراق تتجاذبه عدَّة مناهج، لا سيَّما في المحيط العلمي والفكري الإسلامي. وتُحدِّد هذه المناهج مواقف البحث من مفهوم الاستشراق، بالنظر إلى خطواته الأولى في البحث بالشأن الإسلامي، حيث انطلق ابتداءً من الأديرة والكنائس؛ قصدًا إلى فهم الإسلام الزاحف على الثقافات الأخرى؛ رغبةً في الردِّ عليه، والسعي إلى إبطاله في الغالب؛ بالطعن فيه وفي شعائره ومعتقده. ومن ذلك معاونة المُنَصِّرينَ لإخراج المسلمين من الإسلام، كما قرَّر ذلك المستشرق الألماني «يوهان فوك» «Johann Feuk» (١٨٩٤ - ١٩٧٤م)[(١)].

ومن هذا المنطلق جاء الموقف العربي الإسلامي في عمومه رافضًا ابتداءً لهذا المنهج، ومحذِرًا منه، ومنبِّهًا القارئ المسلم بما يتَّسم به في العموم من إثارة الشُّبه والافتراءات، دون إغفال وجود نماذج من بعض المستشرقين أنصفت الإسلام والمسلمين. وكانت قليلةً في انطلاقة الاستشراق، وما فتئت تزداد؛ لأسباب يطول البحثُ فيها، وفي مقدِّمتها التفات المسلمين لعلومهم وتراثهم ومخطوطات أسلافهم من العلماء والأدباء، واعتزازهم بها بعد أنْ كانت منبوذةً إلى حدِّ ما سمِّيَ بـ «الكتُب الصفراء».

ويتجاوز هذا البحث التعريفات للمفردتين المتداولتين كثيرًا في البحث؛ «الوقف» و«الاستشراق»؛[(٢)] إذ إنهما من المفردات الواضحة المتداولة بدرجاتٍ متفاوتةٍ في ذهن القارئ والقارئة، بمفهوماتهما ومقتضياتهما وبواعثهما ومنطلقاتهما ومقاصدهما وأهدافهما

(١) انظر: يوهان فوك. الدراسات العربية في أوربَّا حتَّى مطلع القرن العشرين/ نقله إلى العربية وقدَّم له وعلَّق عليه سعيد حسن بحيري ومحسن الدمرداش ـ القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠٦م، ص٩١ - ٩٧.

(٢) انظر: علي بن إبراهيم النملة. كُنه الاستشراق: المفهوم ـ الأهداف ـ الارتباطات، ط٣، بيروت ـ مكتبة بيسان، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م، ص٣٠٢.

وغاياتهما. بما في ذلك الحديث عن أثر الأوقاف في التنمية بصورها وأنواعها المتعدِّدة وخدماتها الممتدَّة زمانًا ومكانًا.

وعندما انعتق الاستشراق نسبيًّا من قبضة الكنيسة واليهودية والاحتلال بدأ يُعِيدُ ترتيب أوراقه، بحيث يميل بما كان يُنتجِهُ إلى التخفيف من تلقِّي الرفض العربي الإسلامي، موعزًا إلى العلماء والمفكِّرين المسلمين أنَّ الاستشراق بدأ ينحو منحى الطرح العَلماني تدريجيًّا، بعيدًا عن أشر الكنيسة، وكذا بعيدًا عن الأفكار اليهودية الطاعنة في الدين، وبعيدًا عن معاضدة الاحتلال والهيمنة.

لكن هذا المنهج لم يثبُت؛ إذ ظلَّت ظِلال الانتماء لهذه العناصر الثلاثة المسيِّرة للاستشراق؛ «التنصير والاحتلال واليهودية» تلقي بآثارها على البحوث والدراسات الاستشراقية، محفَّزةً بالنظرة الصليبية والاحتلال والهيمنة وإضعاف المسلمين والسعي إلى تحييد الدين. وما خرج من هذا المنهج «المعدَّل» إلا القليل من المستشرقين، الذين توخَّوا الاستقلالية في التفكير وابتعدوا عن التأثيرات السياسية والأدلَجة، وآثروا النظرة الموضوعية للإسلام وأحكامه لا تعاليمه.

الاستشراق والتعاليم:

وقد بحث المستشرقون في شتَّى مناحي الأحكام الإسلامية، بدءًا بأركان الإيمان وأركان الإسلام، وما تفرَّع منهما من تفصيلاتٍ عقدية وأحكام فقهية، ومنها أحكام الوقف ومصارفه، وسمَّوها بـ «التعاليم» الإسلامية، بدلًا من تسميتها بـ «الأحكام».

تلك الأحكام التي يحسن أنْ يُنظر إليها على أنها «أحكام» تأخذ درجاتٍ، من حيث أداؤها، ومن حيث الموقفُ الشرعيُّ من فعلِها أو تركِها، وليست مجرَّد «تعاليم»، كما يحلو لبعض الكُتَّاب العرب والمسلمين أنْ يسمُّوها، متأثِّرين في استعمال هذه المفردة بالطرح الفكري الغربي، بالنظر إلى الدين على أنه «تعاليم» للرموز الدينية وشرَّاح بعض الكتب السماوية كتعاليم التلمود أو تعاليم وحِكَم المثقَّفين أو الفلاسفة أو الحكماء من أمثال «كونفوشيوس» أو «بوذا» وفلاسفة اليونان عمومًا، ولو كانوا من غير أهل الدين على مرِّ التاريخ. وسيرد ذكرٌ لهذا في النقل من أحد المستشرقين.

تلك الأقوال المأثورة التي اتَّسم بعضها بالحكمة، فأضحت «تعاليمُهم» إطلاقاتٍ حكيمةً، تُنسب لتلك الرموز، وإنْ لم يثبت أنهم هم الذين أطلقوها، وأنها في واقعها متقوَّلةٌ عليهم، وإنما نُسبت إليهم قصدًا؛ بدافع إشهارهم وإظهار حكمتهم والرفع من مقامهم بين مريديهم. فصارت من حيث التطبيقُ أو التسليمُ بها قابلةً للتجاوُز والقبول والردِّ، فلا ينبني عليها جزاءٌ من ثوابٍ أو عقابٍ، وإنما هي «مبادئ» اشتهرتْ أو أُشهرتْ، فصار القفز عليها ممكنًا، دون أدنى تأنيب ضمير؛ لأنها من قول البشر.

ويبدو أنَّ هذا الإطلاق قد شاع بين أهل العلم والفكر المعاصر، بحيث أضحى يُستنكَرُ على مَن يَستنكره. وقد يُعَدُّ هذا الاستنكارُ المستنكَرُ من باب التشدُّد اللفظي؛ إذ إنه صار مصطلحًا مشاعًا، ولا «مشاحَّة في الاصطلاح» - كما تقول العرب -. وعليه فإنَّ أحكام الوقف في الإسلام هي أحكام شرعية، وليست مجرَّد «تعاليم» دينية أو فكرية صاغها حكماء البشر؛ لأنه لا يوجد في الإسلام - على ما يظهر لهذا الباحث - تعاليمُ دينيةٌ في المعنى الدقيق لمفردة «تعاليم».

وتغصُّ المكتبة العربية والإسلامية - بفضل الله تعالى - بالإسهامات الواعدة حول هذين المنحيين، كلٌّ على حدة، مما يعني نهضة علمية وفكرية واعدة، ومؤصَّلة في مجال الدراسات الوقفية من جانب، والدراسات الاستشراقية من جانبٍ آخر.

ويُعدِّدُ الكاتب العربي «مصطفى السباعي» في كتابه «من روائع حضارتنا» أكثر من ثلاثين نوعًا من أنواع الأوقاف، ومن بينها أنواع ربّما لا تخطر على بال مَن لم يستوعبوا شمولية الحضارة الإسلامية في خدمة المجتمعات. وكذا حديثه عن أوقاف الكتاتيب والمدارس والمستشفيات والمعاهد الطبِّية والمكتبات[1].

وتتوالى المؤتمرات والندوات والورش والمنتديات التي تُعنى بشعيرة الوقف وتطويرها، ممَّا يؤيِّد التوجُّه إلى تفخيم هذه الشعيرة وإعادة فعاليتها في المجتمعات المسلمة المعاصرة. ولدينا عملٌ علميٌّ سعى إلى رصد هذه اللقاءات المباركة داخل البلاد العربية والإسلامية وخارجها. هذه اللقاءات التي تنبئ عن التفاتةٍ علميةٍ وثقافيةٍ

(١) انظر: مصطفى السباعي. من روائع حضارتنا ـ بيروت: دار الورَّاق، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، ص١٩٣ - ٢٥٧.

جادَّةٍ للتوعية بقيمة الأوقاف في المجتمعات؛ سعيًا إلى المزيد من تفعيل هذه الشعيرة بالصورة التي تكفُل أداءها في معاضدة الحكومات في تقديم الخدمات المجتمعية[١].

التفات المسلمين:

ومع الزمن والتفات المسلمين لهذه المناهج بالتصدِّي بالردود العلمية زاد الميل لدى بعض المستشرقين إلى الدراسات الاستشراقية الموضوعية، التي قد تفضي بصاحبها إلى النظر للإسلام وأحكامه نظرةً تنحو منحى الإعجاب، الذي قد يفضي بصاحبه في النهاية إلى الاعتدال والميل إلى الإنصاف، وربَّما أفضى هذا الموقف المعتدل المنصف إلى اعتناق هذا الدين الحنيف على قلَّةٍ في هذا المنحى، ومن ثم السعي إلى «التكفير» عن تلك النظرات المتحيِّزة. أو على الأقلِّ التوقُّف عن اتِّهام الإسلام وأحكامه ورميها بالافتراءات والطعون.

ومن هذا المنحى توجُّه بعض المستشرقين إلى دراسة الأوقاف الإسلامية، لتميُّزها عن الممارسات الثقافية الأخرى في مجال الأوقاف، التي لا تربط الجانب الروحي في الأداء الوقفي. يقول الباحث في هذا الشأن «محيي الدين يعقوب منيزل أبو الهول»: «من المنصف أن نقول إنّ فكر الوقف الإسلامي كمنتج إسلامي قد برز كأهم مساهم في بناء الحضارة الإنسانية منذ تشريعه. وهذا ما أشار إليه العديد من المستشرقين عند الحديث عن القدرة العجيبة والسريعة في تقدم الأمَّة الإسلامية علميا وجغرافيا، مما ساهم في صمود الهُوِيَّة الإسلامية، مع كل ما تعرَّضت له من احتلال واستعمار وتهجير»[٢].

(١) انظر: مركز تمتين للدراسات التعليمية والتربوية. المرصد الوقفي: توصيات الفعاليات الوقفية: جمع ودراسة تحليلية/ إشراف وليد بن عبدالواحد النوح، تقديم عبدالرحمن بن صالح الأطرم ـ الرياض: مركز كنوز إشبيلية، ١٤٤٢هـ ـ ٢٠٢١م، ص ٥٤٤، (سلسلة المرصد الوقفي؛ ١).

(٢) انظر: محيي الدين يعقوب منيزل أبو الهول. الأوقاف الإسلامية بين الواقع والمأمول، بحث مقدَّم إلى مؤتمر عالمي عن: قوانين الأوقاف وإدارتها: وقائع وتطلُّعات، خلال المدة بين١ - ٣ ذي القعدة ١٤٣٠هـ/٢٠٢٢ أكتوبر ٢٠٠٩م، كوالالمبور (ماليزيا): مركز الإدارة، كلية أحمد إبراهيم للحقوق، المعهد العالمي لوحدة الأمة الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، ص٣٧.

أهداف البحث:

ويهدُف هذا البحث إلى الآتي:

- محاولةٍ لدراسة أثر الاستشـــراق في «التعامُل» مع الأوقاف في البلاد العربية والإسلامية، من حيث مفهومُ الوقف.
- ومن حيث بيان تطبيقاتِه في بلاد العرب والمسلمين.
- والتعرُّض لإسهامات المستشرقين في تشويه هذه الشعيرة الإسلامية.
- وبيان معاضدة الاحتلال في التضييق عليها ومصادرة بعضها، واستلاب الآخر.
- والعمل على تعطيل ما لم يمكن استلابه، من خلال القرارات التي تصدر عن سلطات الاحتلال و«الانتداب» بمعاضدة واضحة من المستشرقين في بلاد العرب والمسلمين.
- ومن ثمَّ إبراز التعاضُد الواضح بين الاستشراق والاحتلال في مجال تعطيل الأوقاف.

خطَّة البحث:

يأتي هذا البحث في مقدِّمةٍ وخمســة مباحث وخاتمة لخَّصت البحث وأبانت بعض النتائج والتوصيات، ثم ثبت بالمراجع التي اســتأنس بها الباحث. على أنَّ ورودها في البحث جاء للاســتهداء بما حوته من معلوماتٍ، تفيد التوسُّع في هذا البحث، ولا يعني بالضرورة الرجوع المباشــر إليها جميعها، علــى قلَّة ما لم يُرجع إليــه منها. وتدخَّل الباحث في بعض الاقتباسات بشــكليات ذات علاقة بالتشكيل وعلامات الترقيم، مع أنَّ هذا الإجراء ربَّما لا يكون مقبولًا منهجيًّا. وأرجو أنه لم يُخلّ بالمنهج.

الدراسات السابقة:

أمّا عن الدراسات السابقة فقد أفادت الدراسة من عدد من المراجع التي عالجت الموضوع علاجًا مباشرًا في الكتب والمجلَّات القائمة كمجلَّة «أوقاف» التي تصدر في الكويت، حيث اتَّكأ عليها هذا البحث كثيرًا في أعدادها الثلاثة والأربعين، بمسح جميع الأعداد، والاســتئناس بما ورد فيها من تركيز على موضــوع البحث؛ لما وجد فيها من بحوث ودراسات رصينة.

١. لا سيَّما البحث المستفيض للكاتب «سفيان شبيرة» الذي جاء بعنوان «نماذج من اهتمام المستشرقين بموضوع الوقف الإسلامي».

٢. ودراسة «رهام خفاجي» بعنوان «ما بعد السياسة: دور الوقف في التصدِّي للاستعمار في مصر (١٨٨٢ - ١٩٥٢)».

٣. وكتاب «هيثم سليمان» بعنوان «الأوقاف الإسلامية في القدس: المكانة والتحدِّيات القانونية وفُرص إحيائه».

٤. وبحث «فارس مسدور» و«كمال منصوري» الذي عنونا له بـ«الأوقاف الجزائرية: نظرة في الماضي والحاضر».

٥. وبحث «سليم هاني منصور» المعنون بـ«أساليب الاستعمار الفرنسي في إضعاف وظائف الأوقاف الإسلامية، ودوره في استلابها (لبنان نموذجًا)».

٦. ومن المستشرقين المعنيين بالأوقاف المستشرق البريطاني «السير» «هاملتون جب» «Hamiltom Gibb»، الذي أفرد الفصل السادس من كتابه ذي الجزءين «المجتمع الإسلامي والغرب» عن الأوقاف.

٧. والمستشرقة الأمريكية المتخصِّصة في دراسات الأوقاف لدى المسلمين «راندي ديغليم» «Randi Deglim» في عدد من البحوث، ومنها بحثها الذي جاء بعنوان: «حول طبيعة وقف المؤسَّسات الدينية في سوريا المعاصرة: الانفصال على التراث».

هذا عدا أولئك المستشرقين والمستشرقات الذين عرضوا للأوقاف الإسلامية في بحوثهم وإسهاماتهم في بعض الموسوعات العالمية. وجميع بيانات النشر لهذه المراجع مثبتة في مباحث هذه الدراسة، وفي قائمة المراجع.

والملاحظ على هذه البحوث كونها في صلب موضوع هذه الدراسة، وتوزيعها جغرافيًّا من شمال أفريقيا إلى شرق البحر الأبيض المتوسِّط. واتِّفاقها على نتيجة مشتركة، وهي عبث الاحتلال عمومًا، والاستشراق الفرنسي خصوصًا، بالأوقاف الإسلامية، والدعوة إلى إعادة تفعيلها، بموجب ما احتُفظ فيه من صكوك وقفية.

ولا بُدَّ من كلمة شكر وتقدير لهيئة تحرير هذه المجلَّة الواعدة، التي تُسهم في سدِّ العجز الحاصل في التركيز على ثقافة الأوقاف. وشكري يمتدُّ إلى أخي الدكتور عبدالعزيز بن عبدالرحمن التويجري مدير تحرير مجلّة وَقْف الذي ما فتئَ يحثُّني على إعداد دراسة في هذا الموضوع، فله ولزملائه في هيئة تحرير مجلّة وَقْف في هذا فضلٌ بعد فضل الله تعالى. والحمد لله ربِّ العالمين.

المبحث الأوَّل:
أصالة الوقف الإسلامي

من البحوث المشهورة بين المستشرقين ومتابعيهم النظر في أصالة الأحكام الإسلامية والطعن في هذه الأصالة، بحيث يزعم رهطٌ من المستشرقين أنَّ الفقه الإسلامي - ومنه أحكام الأوقاف - مستمدٌّ من القانون الروماني، ومن ثمَّ تكون أحكام الوقف مستمدَّةً كذلك من القانون الروماني[(١)].

وأظنُّ أنَّ من أوائل من قال بهذه الفرية ـ كما يذكر المستشرق الإيطالي «كارلو ألفونسو نالليو» «Carlo Alfonso Nallino» (١٨٧٢ - ١٩٣٨م) والمستشرقَ الإيطاليَّ الآخر «دومينيكو غاتيسكي» «Domingo Gatiski» في كتاب له بعنوان «كتاب يدوي للحقوق العثمانية العامَّة والخاصَّة» (طُبع في الإسكندرية سنة ١٨٥٦م)، فقد ذكر أنَّ القواعد الرومية دخلت في الإسلام بسهولة[(٢)].

ولقد قيلَ ممَّا قيلَ: إنَّ المسلمين بتأثُّرهم بالقانون الروماني والأخذ منه في

(١) انظر: ساسي سالم الحاجّ. نقد الخطاب الاستشراقي: الظاهرة الاستشراقية وأثرها في الدراسات الإسلامية، بيروت: دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٢م، ٢: ٤٤٠ - ٥٠٤، وانظر أيضًا: علي بن إبراهيم النملة. المستشرقون والحضارة الإسلامية: من النصّ الشرعي إلى إعادة كتابة التاريخ، بيروت: مكتبة بيسان، ١٤٤١هـ ـ ٢٠٢٠م، ص ٢٥٠، (الفصل الثالث: الاستشراق والفقه الإسلامي، ص١٠٣ - ١٣٥).

(٢) انظر: شافية صدِّيق. الاستشراق والفقه الإسلامي: المعرفة والقراءة والتأويل ـ
https://chafiaseddik.wordpress.com/2014/11/19/%D8%A7%D9%8
وهذا البحث مأخوذ من بحثٍ مطوَّل للباحثة نفسها نُشر في «مجلَّة المسلم المعاصر» في عددها ١٥٣ الصادر سنة ١٤٣٤هـ/٢٠١٤م.

مجالات الفقه والأحكام لم يضيفوا إليه إلَّا الأخطاء. بل لقد قيل: إنَّ الرسولَ محمَّدًا ﷺ كان على معرفةٍ واسعةٍ بالقانون الروماني، ومن ثمَّ استقى وانتقى الأحكامَ الفقهيةَ من تلك القوانين[١].

ومن أبرز مَن قال بهذا من المستشرقين المشهورين المستشرق الألماني المعروف بكثرة طعونه في الفقه الإسلامي «جوزيف» «يوسف» شاخت» «Josef Scacht» (١٩٠٢ - ١٩٦٩م)، المسهم الرئيس في الجانب الفقهي من مداخل «دائرة المعارف الإسلامية» الآتي ذكرها[٢] وكونه مأخوذًا من القانون الروماني[٣].

والآخر القائل بعدم أصالة الفقه الإسلامي المستشرق الإيطالي «إميليو بوسِّي» «Emelio Bossi»الذي كتب أكثر من مقالة حول استمداد الفقه الإسلامي من القانون الروماني، وأنَّ الثقافة العربية والإسلامية نبعت من اليونانية والرومانية.[٤] ويظهر أنَّ المستشرق الإيطالي «إميليو بوسِّي» رجع عن رأيه، وتبنَّى أصالة الفقه الإسلامي.

ثم أتى المستشرق اليهودي المجري العتيد «إيناس جولدتسيهر» «Ignas Goldziher» (١٨٥٠ - ١٩٢١م) في كتابه المشهور بين المستشرقين «العقيدة والشريعة»؛[٥] ليضفي على هذه الفرية من الطعون المتلاحقة في الكتاب ما يجعل الحليمَ حيرانَ، حيث يتَّهم بعض العلماء المسلمين من أهل الفتوى والمحدِّثين بالفسوق، وُيرجع انتشار الإسلام

(١) انظر: شافية صدِّيق. الاستشراق والفقه الإسلامي: المعرفة والقراءة والتأويل، المرجع السابق.
https://chafiaseddik.wordpress.com/2014/11/19/%D8%A7%D9%8

(٢) انظر: نجيب العقيقي. المستشرقون: موسوعة في تراث العرب مع تراجم المستشرقين ودراساتهم عنه منذ ألف عام حتى اليوم، ط٥ - ٣ مج، القاهرة ـ دار المعارف، ٢٠٠٦م، ١: ٤٥٩.

(٣) انظر: إبراهيم عوض. دائرة المعارف الإسلامية: أضاليل وأكاذيب، القاهرة ـ مكتبة البلد الأمين، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ص٩٩ - ١٣٧، (الأمور الفقهية).

(٤) انظر: نجيب العقيقي المستشرقون، مرجع السابق، ١: ٤٥٩.

(٥) انظر: إجناس جولدتسيهر. العقيدة والشريعة في الإسلام: تاريخ التطوُّر العقدي والتشريعي في الدين الإسلامي/ نقله إلى العربية وعلَّق عليه محمد يوسف موسى وعلي حسن عبدالقادر وعبدالعزيز عبدالحق، وقدَّم لهذه الطبعة محمد عوني عبدالرؤوف، القاهرة ـ المركز القومي للترجمة، ٢٠١٣م، ص٤١٠، وانظر إلى طبعة أخرى أسبق من هذه للمترجمين الثلاثة أنفسهم عن دار الكتاب المصري بالقاهرة، لسنة ١٩٤٦م.

للسيف، تلك الفرية التي ما يفتأ المستشرقون والمُنصِّرون يردِّدونها، وكأنه بطرحه المتواصل يتحدَّث من ثقة[١].

يقول المستشرق المجري «جولدتسيهر» «Goldziher» في مقام استمداد الفقه الإسلامي من القانون الروماني ومن التوراة والإنجيل: «هناك جُمَلٌ أُخِذَتْ من العهد القديم والعهد الجديد وأقوال للربَّانيين، أو مأخوذة من الأناجيل الموضوعة، وتعاليم من الفلسفة اليونانية، وأقوال من حِكَم الفرس والهنود. كلُّ ذلك أخذ مكانه عن طريق «الحديث»، حتَّى لفظ (أبونا) لم يُعدم مكانه في الحديث المعترف به. وبهذا أصبحت ملكًا خالصًا للإسلام بطريق مباشر أو غير مباشر تلك الأشياء البعيدة عنه»[٢].

ويقول في مقامٍ آخر من الكتاب نفسه: «وليس غريبًا أنْ تكون هذه التعاليم الفقهية والتفضيلات المستعملة قد تأثَّرت كذلك بثقافاتٍ أجنبية. كما أنَّ المعارف الفقهية الإسلامية تحمل على سبيل المثال - كما حقَّق ذلك البحث تحقيقًا ثابتًا - آثارًا غير منكرةٍ من الفقه الروماني، سواء في ذلك من ناحية الطريقة أو من ناحية الأحكام الفرعية»[٣].

والكتاب نفسه يلهج بالطعون. وكان مجالًا واسعًا للردود عليه في الهامش من قِبَلِ المترجمين الثلاثة الأفاضل، وغيرهم ممن درسوا هذا المستشرق، ودرسوا آراءه حول الإسلام عمومًا. ولا يحسنُ إغفال هذه الردود لمن يرجع لهذا الكتاب، بل يحسُن الإكثار من دراسة تلك الطعون وتفنيدها.

وقد ذكر لي مَنْ أثقُ به أنّ «جولدتسيهر» «Goldziher» قد أسلم في آخر حياته، كما قيل هذا عن غيره من بعض المستشرقين؛ إذ مع كثرة البحث في الإسلام والتمعُّن

(١) انظر: شافية صدِّيق. الاستشراق والفقه الإسلامي: المعرفة والقراءة والتأويل، مرجع السابق.
https://chafiaseddik.wordpress.com/2014/11/19/%D8%A7%D9%8

(٢) انظر: إجناس جولدتسيهر. العقيدة والشريعة في الإسلام: تاريخ التطوُّر العقدي والتشريع في الدين الإسلامي، مرجع السابق، ص٥١، (الفصل الثاني عشر: تطوُّر الفقه، ص٤٣ - ٧٦).

(٣) انظر: إجناس جولدتسيهر. العقيدة والشريعة في الإسلام: تاريخ التطوُّر العقدي والتشريع في الدين الإسلامي، المرجع السابق، ص٥٦، (الفصل الثاني عشر: تطوُّر الفقه، ص٤٣ - ٧٦).

في أحكامه من خلال الكتاب والسنة، وعدم وصوله إلى افتراءاتٍ ولا أخطاء، ينعتق المستشرق من اقتناعاته السلبية تجاه الإسلام والمسلمين، وقد يعتنق الإسلام، سواء أَشهَرَ إسلامه أم لم يُشهره.

وهذا المستشرق الإنجليزي «روم لاندو» «Rom Landau»، الذي يُعدُّ من المستشرقين المنصفين، يكتب عن الإسلام والعرب في كتابٍ بالعنوان نفسه، ويعُدُّه المعرِّب العربي الأديب «منير البعلبكي» (١٩١٨ - ١٩٩٩م) «من أنفس المختصرات التي وقعنا عليها في تاريخ العرب والحضارة الإسلامية وأدناها إلى الإنصاف. بل إننا نجد في هذا الكتاب إكبارًا للعرب وإعجابًا بمآثرهم يعزُّ نظيرهما في معظم آثار المستشرقين»[(١)].

ويقرِّر المستشرق «روم لاندو» هذه الفرية: «وقد استُمدَّت بعض الأحكام التي اشتملت عليها الشريعة من القوانين الطقسية اليهودية، في حين استُمدَّ بعضها من مصادرَ فارسيةٍ ويونانية. وعلى الجملة ففي إمكان المرء القول إنَّ المسلمين تبنَّوا المؤسَّسات التشريعية كما ألفوها في البلدان المفتوحة»[(٢)].

ويُضيف المستشرق الإنجليزي، بعد رمي العرب بالسذاجة، القول: «وفي الإمكان القول إنَّ الرسول لم يعتزم سنَّ قانون كامل، وإنه اعتبر، على عكس ذلك، أنَّ مهمَّة الشريعة تقويم بعض الاعوجاجات ومعالجة بعض وجوه الظلم والأعمال غير الأخلاقية التي لاحظَها في المجتمعات الأخرى. وهكذا لم يجد المسلمون أيَّ حرجٍ في الإفادة من أيّما بُنًى تشريعية وجدوها في الديار المفتوحة، ما دامت هذه البُنى لا تنطوي على أيّ انتهاك لأحكام العقيدة»[(٣)]. وحول هذه العبارة في الإفادة من نظُم الآخرين المدنية تحليلٌ شرعيٌّ دقيقٌ، يجيده أهل العلم الشرعي الضالعين فيه.

ولا يظهر في هذه العبارات قدرٌ من الإنصاف الموصوف به المستشرق الإنجليزي «روم لاندو»، وإنْ أنصف في موضوعاتٍ أخرى.

---

(١) انظر: منير البعلبكي. كلمة المعرِّب، ص٧، في: روم لاندو. الإسلام والعرب/ نقله عن الإنجليزية منير البعلبكي، ط٢، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٧م، ص٣٨٧.

(٢) انظر: روم لاندو. الإسلام والعرب، المرجع السابق، ص١٩١.

(٣) انظر: روم لاندو. الإسلام والعرب، المرجع السابق، ص١٩٢.

ويصدِّق الأديب العربي اللبناني الموسوعي في الاستشراق «نجيب العقيقي» (١٩١٦ - ١٩٨١م) هذه الفرية ويؤيِّدها، حيث يصرِّح بهذا بقوله: «وتأثَّر الفقه بالقانونين اليوناني والروماني. وكان القدِّيس يوحنَّا الدمشقي «Iohannes Damascenus» (٦٧٦ - ٧٤٩)، الذي خلف أباه على بيت المال في خلافة هشام، ثم اعتزل في دير القدِّيس سابا بفلسطين ـ خيرَ معبرٍ لنقل تلك الأفكار إلى العربية في مصنَّفاته: منبع العلم، وفيه بحثٌ عن الفِرق والمذاهب، ومحاورة مع مسلم، وإرشاد النصارى في جدل المسلمين، وقصَّة برلعام ويوصوفات»[(١)].

ويتَّضح من هذا النصِّ للأديب العربي الموسوعي «نجيب العقيقي» تأثُّره المباشر بالفكر الاستشراقي. على أنه هو قد صَنَّفَ نفسه مستشرقًا، وترجم لنفسه في الفصل الخامس والعشرين من كتابه «المستشرقون» على أنه من «المستشرقين اللبنانيين»[(٢)].

ويدخل في هذا الافتراء، حول أصالة الفقه الإسلامي المردود عليه من علماء المسلمين وبعض المستشرقين أنفسهم، الشكُّ في أصالة الأوقاف الإسلامية تبعًا، على اعتبار أنَّ الأوقاف الإسلامية هي جزءٌ من الفقه، من حيث أحكامُ الوقف ومجالاتُه الخيرية والذرِّية[(٣)]. يقول الباحث الضليع في الاستشراق «ساسي سالم الحاج» (توفِّي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة ١٤١٩هـ/١٩٩٨م): «إنَّ الوقف بمعناه الشرعي يُعتبر تشريعًا إسلاميًّا، لم يكُن أهلُ الجاهلية يعرفونه. كما أنه ليس مستمدًّا من القانون الروماني؛ لأنَّ إقرار الوقف صَدَرَ عن واقعة عمر، وعن أحاديث الرسول. وهذ المسائل حصلت بطبيعة الحال قبل فتوح الشام، وتنتفي بالتالي أيَّةُ حجَّةٍ تريد إرجاعه إلى القانون الروماني»[(٤)].

(١) انظر: نجيب العقيقي. المستشرقون، مرجع السابق، ١: ٧٢.

(٢) انظر: نجيب العقيقي. المستشرقون، مرجع السابق، ٣: ٣٣٥ - ٣٣٨.

(٣) انظر: علي بن إبراهيم النملة. موقف المستشرقين من الحضارة الإسلامية بين الاستمداد والتأصيل، الرياض: عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٣هـ ـ ٢٠١٢م، ٨٨ ص.

(٤) انظر: ساسي سالم الحاجّ. نقد الخطاب الاستشراقي: الظاهرة الاستشراقية وأثرها في الدراسات الإسلامية، مرجع السابق، ٢: ٤٨٥.

وردود العلماء المسلمين على هذه الفرية - بفضل الله - كثيرة[١]. ولقد قيل: إنَّ الصورة قد تكون معكوسةً؛ حيث تأثَّر القانون الروماني بالشريعة الإسلامية، رغم أنَّ القانون الروماني في منطلقه كان أقدمَ من الشريعة الإسلامية[٢].

وتأثُّرُ غير المسلمين بالمسلمين في القضاء والفقه عمومًا وعلوم الدنيا هو من الأمور المحسومة، التي تشهد بها الوقائع والمصادر المعتبرة. فللإسلام فضلٌ - من فضل الله تعالى - على المجتمعات الغربية، التي بدأت تصحو من غفلتها، بعد شعورها بتهديد المدِّ الإسلامي بالتأثير المباشر أو غير المباشر، فندبت طلَّابها إلى الجامعات الإسلامية في الأندلُس وصقلِّية وبلاد مصر والعراق والشام؛ لينهلوا من علوم المسلمين، فينقلوها معهم، بما فيها الفقه الإسلامي والمؤلَّفات فيه، الذي لا يبعُد أنْ تكون أحكامُ الوقف لدى المسلمين قد نُقلت مع ما نُقل في القوانين الغربية، لا سيَّما الوقف الخيري، الذي لم يكُن شائعًا شيوع الوقف الذرِّي، ودون الاقتصار على نقل علوم الدنيا فقط.

ولقد انبرى من المستشرقين أنفسِهم مَنْ دافع عن أصالة الفقه الإسلامي، ومن ثمَّ أصالة الأوقاف في الإسلام، من أمثال المستشرق الإنجليزي «لويس فتزجيرالد» «Edward Fitz Gerald»[٣] الذي يردُّ على المستشرق المجري سالف الذكر «إيناس جولدتسيهر» «Goldziher»، المشهور بعدائه الصريح للإسلام وتشريعاته، في زعمه الاستمداد. ويذكر أنه كان مدفوعًا بغرضٍ سياسي خاصٍّ، هو إظهار أنَّ التشريع الإسلامي كان قابلًا للمؤثِّرات الشرقية والغربية[٤].

(١) انظر: هيثم سليمان. الأوقاف الإسلامية في القدس: المكانة والتحدِّيات القانونية وفُرص إحيائه، القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (باسيا)،، ص٢٥٦، حيث يتعرَّض الباحث لمواقف بعض المستشرقين من أوقاف القدس تحديدًا.

(٢) انظر: علي بن إبراهيم النملة. موقف المستشرقين من الحضارة الإسلامية بين الاستمداد والتأصيل، مرجع السابق، ص٤٥ - ٤٦.

(٣) ربما هو المستشرق الإنجليزي «إدوارد فتزجيرالد» (١٨٠٣ - ١٨٨٣م)، المشهور باهتمامه برباعيات عمر الخيَّام وترجمته لها. ولم أعثر له على ترجمة سوى هذه، ولم يُذكر فيها كتابه «الدَّين المزعوم» المذكور أدناه، انظر: نجيب العقيقي. المستشرقون، مرجع السابق، ٢: ٧٣.

(٤) انظر: فيتزجيرالد. الدَّين المزعوم للقانون الروماني على الشريعة الإسلامية/ ترجمة محمد سليم العوَّا، بيروت: دار البحوث العلمية، ١٩٧٣م.

والمستشـــرقة الإيطالية الأخـــرى «لورا فيتشـــا فاغليـــري» «Laura Veccia Vaglieri» (١٨٩٣ - ١٩٨٩م) في كتابها «دفاعٌ عن الإسلام»، وإنْ جاءت ردودها ضمنية وغير مباشرة[١].

ويأتي مـــن أبرز هؤلاء المستشـــرقين المدافعين عن أصالة الفقه الإســـلامي أيضًا المستشرق الإيطالي سالف الذكر «كارلو ألفونسو نالينو»[٢]. يقول عنه الباحث العربي «عبدالرحمن بدوي» (١٩١٧ - ٢٠٠٢م) رَحِمَهُ اللَّهُ: «عُني بالشريعة الإسلامية. وكان له فيها باعٌ طويل، خصوصًا حين أُثيرت مســـألة وجود قانون سرياني سابق على الشريعة الإسلامية، وبه تأثَّرت. وقد أثبت نلينو، بحججٍ لا تحتمل الشـــكَّ ولا تستســـلم للنقض، أنَّ القوانين المسيحية تعتمد كلّها على الشريعة الإسلامية، ومنها استمُدَّت. وكانت مناظراته في هذا الصدد مثارًا لإعجاب الجميع، حتَّى خصومه أنفسهم»[٣]. وغيرهم مستشرقون آخرون.

ومن أفضل المراجع الغربية التي ترد شـــاهدًا على هذه الحالُ كتاب المستشرقة الألمانية «زيجريد هونكه» «Zigrid Hunke» (١٩١٣ - ١٩٩٩م) ذائع الصيت في المجتمع العربي بترجماته المتعدِّدة. ومنها الترجمة الأدقُّ التي أعطت عنوان الكتاب العبارة التي أرادتها المؤلِّفة له، وهو «شمس اللّه تشرق على الغرب: فضل العرب على أوروبَّا»[٤].

وغيرها وغيرهم كثيرٌ من المستشـــرقين الذين كتبوا عن الإسلام وأحكامه وانتشاره بحضارته بقدرٍ عالٍ من الموضوعية والإنصاف، من أمثال المستشرق الألماني الضليع في جمع وإعادة تصنيع الآلات العلمية والطبِّية التي صُنعت في المحيط الإســـلامي «آيلهارت هارد فيدمان» «E. Wiedemann» (١٨٥٢ - ١٩٢٨م)، والمستشـــرق الألماني الآخر «جورج جاكوب (يعقوب)» «George Jacob» (١٨٦٢ - ١٩٣٧م) والمستشـــرق الألماني «إنُّو ليتمان»

(١) انظر: لورا فيتشا فاغليري. دفاعٌ عن الإسلام/ نقله إلى العربية منير البعلبكي، ط٥، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨١م، ١٣٦ ص.

(٢) انظر: سوزان إسكندر. مع المستشرقين الإيطاليين وكارلو ألفونسو نالينو، مجلة الهلال، مج ٨٤، ع١ (١٣٩٦/١هـ - ١٩٧٦/١م)، ص٨٨ - ٩٣.

(٣) انظر: عبدالرحمن بدوي. موسوعة المستشـــرقين، ط٥، بيروت: المؤسَّسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠١٥م، ص٥٨٣ - ٥٨٧.

(٤) انظر: سيجريد هونكه. شمس اللّه تُشـــرق على الغرب: فضلُ العرب على أوروبَّا/ ترجمه وحقَّقه وعلَّق عليه فؤاد حسنين علي، ط٥، القاهرة: دار العالم العربي، ١٤٤٠هـ/٢٠١٩م، ص٤٢٩.

(١٨٧٥ - ١٩٥٨م) والمستشرق «رودي باريت» «Rudi Parret» (١٩٠١ - ١٩٨٣م) والمستشرق الألماني «أوتُّو شبيث» «Otto Schbith»، والمستشرق الإنجليزي المعاصر «دبليو. مونتجمري وات» «W. Montgomry Watt» (١٩٠٩ - ٢٠٠٦م) في كتابه الأخير «فضل الإسلام على الحضارة الغربية»،[١] الذين أنصفوا الإسلام والمسلمين بين قومهم[٢]. وهو إنصافٌ نسبيٌّ بين المستشرقين، فلا تخلو إسهاماتُ بعضهم من أخطاءٍ غير مقبولة ولا معذورة لو صدرت من عالمٍ مسلمٍ، يفهم حقًّا في الدين، أو من مستشرقين ضليع في فهم الإسلام.

ويغلب على هذه الفئة المنصفة من المستشرقين المستشرقون الألمان، كما غلب على الفئة غير المنصفة المستشرقون الفرنسيون، ويدخل المستشرقون الإنجليز والإيطاليون والهولنديون بينهم، لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء، وبين هؤلاء المنصفين غير منصفين، وبين أولئك غير المنصفين منصفون. ولهذا الواقع الاستشراقي بمدارسه أسبابه وارتباطاته التنصيرية والاحتلالية التي ربّما لا يتَّسع المقام لذكرها[٣].

المبحث الثاني:

الاستشراق والأوقاف

من القيم الإسلامية التي تعرَّض لها المستشرقون بالدراسة والتحليل، منذ أكثر من مئة وخمسين (١٥٠) سنة، قيمة أو شعيرة الوقف في الإسلام. ونظروا إليها على أنها شعيرة إسلامية تعبُّدية ابتداءً وانتهاءً، وليست هروبًا من أنظمة مدنية أو قوانين اقتصادية وضعية دنيوية، يفرضها أحيانًا الهروب من الضرائب «التهرُّب الضريبي»؛ بحكم أنها في بعض البلدان أفعالٌ خيريةٌ معفاةٌ من الضرائب، أو تدفعها حظوظ النفس والرغبة في الشهرة والوجاهة الاجتماعية، أو فعل الخير الجبلِّي دون استحضار

(١) انظر: مونتجمري وات. فضل الإسلام على الحضارة الغربية/ نقله إلى العربية حسين أحمد أمين، القاهرة: دار الشروق، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

(٢) انظر: فؤاد حسنين علي/ مترجم. مقدِّمة المترجم، ص١٣ - ٢١، في: سيجريد هونكه. شمس اللّه تُشرق على الغرب: فضلُ العرب على أوروبَّا، المرجع السابق، ص٤٢٩.

(٣) انظر: علي بن إبراهيم النملة. كُنه الاستشراق: المفهوم - الأهداف - الارتباطات، مرجع السابق، ص٣٠٢.

الاحتساب ودون توظيف الأجر والثواب. وينبئ هذا الاهتمام الاستشراقي بهذه القيمة الإسلامية التوكيد على رقيِّ الحضارة الإسلامية وإنسانيتها، رغم محاولات الانتقاص منها، أو تسطيح مفهوماتها الإنسانية وتبسيطها[1].

ومما تعرَّض له مَن كَتَب من المستشرقين عن الأوقاف لدى المسلمين الادِّعاء بأنها هي أيضًا مستمدَّة من الحضارة الرومانية، مثلها في هذا مثل الفقه الإسلامي في نفي أصالتهما. وأنه بدأ تنظيمها في القرن الثاني الهجري، بالاستعانة بالرومان بعد الاختلاط بهم ونقل كتبهم وترجمتها إلى اللغة العربية. وطفق هؤلاء المستشرقون يفصِّلون في تفريعات مصارف الوقف، ويربطونها بتفريعاته المتشابهة -في زعمهم- بالقانون اليوناني أو الروماني[2].

بينما أحداث السيرة النبوية وأحاديث المصطفى ﷺ وأفعال الصحابة رضي الله عنهم والتابعين رحمهم الله قد تعرَّضت للوقف أو «التحبيس»، على اعتبار أنها من فعل الخير المستمرِّ أثرُه، فهي داخلةٌ إذًا في مفهوم «الصدقة الجارية». ولها أحكامها الشرعية التي تفرض احترامها وعدم التهاون في شروطها، على ما فصَّله علماء الأمَّة وفقهاؤها. وما تزال آثارها العملية العينية باقيةً إلى اليوم، ومستمرَّةً -بعون الله تعالى- إلى أنْ يرث الله الأرض ومن عليها وما عليها. والإخلاص فيها والصواب والاحتساب هو -على ما يبدو- سرُّ بقائها ونمائها.

وهي بهذا قيمة إسلامية وشعيرة متميِّزة في بواعثها وغاياتها عن غيرها من مثيلاتها، تقوم على قوَّة الإرادة لدى الواقف وحبِّه للخير ونفع الآخرين، ونفعه نفسَه في الدنيا والآخرة قبل ذلك، وتحقِّقَ النظرة الأخروية لهذه الشعيرة الفريدة عن مماثلاتها التي تؤدِّي الأغراض نفسَها في استغلالها لمنافع خيرية تنموية، تكمِّل ما تقوم به الدوَل من مهمَّات تخدم المواطنين والمقيمين، كما تخدم الأعمال التنموية خارج البلاد، في

(١) انظر: سفيان شبيرة. نماذج من اهتمام المستشرقين بموضوع الوقف الإسلامي: دراسة وصفية تحليلية، مجلّة أوقاف (الكويت)، ع٤٠ مج٢١ (رمضان ١٤٤٢هـ/ مايو ٢٠٢١م)، ص٧٨-١١٧.

(٢) انظر: ساسي سالم الحاجّ. نقد الخطاب الاستشراقي: الظاهرة الاستشراقية وأثرها في الدراسات الإسلامية، مرجع السابق، ٢: ٤٨٥-٤٨٦.

حدود ما ترسمه الدول من قواعد وضوابط وأنظمة تكفُلُ حُسْنَ استغلال هذه الشعيرة في مساراتها المرسومة لها في الداخل والخارج، دون إتاحة المجالات للاحتيالات والاختراقات. وهي أيضًا تحقِّق مفهوم المسؤولية الاجتماعية المطلوبة لتنمية المجتمع من المنشآت والمؤسَّسات التجارية الربحية.

فهي إذًا قيمة طوعية محفَّزةٌ شرعًا، محكومةٌ بعدد من الأحكام الشرعية والتنظيمية المحلِّية المستقاة من الأحكام الشرعية، وتنحو منحى «لا ضررَ ولا ضرار» بحقّ الورثة، وعدم تركهم عالةً على غيرهم. وهذا المنحى هو من المواقف الإسلامية التي حيَّرت بعض المتابعين لشعائر الإسلام من غير المسلمين، ومن بينهم المستشرقون، الذين طفقوا يبحثون في هذه الأحكام، ومدى إقبال المسلمين عليها بإرادة واقتناع.

وفي الجانب الآخر واجهتُ من بعض المسلمين العالِمين من كان يظنُّ أنَّ الأوقاف هي من خصائص الحضارة الإسلامية فقط، بينما هي في واقع الحال «قيمة» خيرية شائعة بين الأديان المُنزَّلة والثقافات الوضعية. وإنما تختلف بينها في دوافعها وبواعثها ومقاصدها وغاياتها. وسترد أمثلة لاحقة عن شيوع هذه القيمة فيما له علاقة بهذا البحث في أوقاف المستشرقين أنفسِهم.

نماذج من المستشرقين:

ويتأكَّد القول في العموم بأنَّ دخول بعض المستشرقين في دقائق الأحكام الشرعية يوقعهم في مزالق، تُظهر مدى محاولاتهم التعالُم دون علم يُذكر، وإنْ علموا ببعض الكلِّيات لا الجزئيات. وفي الأوقاف أحكام دقيقة لا يدركها إلا فقهاء الأمَّة المتضلِّعون في الأحكام الشرعية. وممَّن وقع في هذا المزلق شيخ المستشرقين دون منازع «لوي ماسينيون» «Louis Massignon» (١٨٨٣ - ١٩٦٢م)، الذي ربَّما تعمَّد نقل بعض الأقوال غير المعتبرة عند بعض علماء الإسلام، وجعلها من الإسلام، وحجَّةً عليه.

وتأتي هنا بعض النماذج والأمثلة لبعض المستشرقين الذين طرقوا في دراساتهم مفهوم الوقف في الإسلام، بالبحث فيه مباشرةً، أو بدراسة حالات وقفية في المناطق العربية والإسلامية على النحو الآتي:

١. «هاملتون جبّ»:

وفي انطلاقة هذا البحث كان من اللازم الوقوف على مراجعَ تستند عليها الأفكار المراد طرحها في هذا المجال. ومن أوَّليات هذا الوقوف هو معرفة إسهامات المستشرقين في الحديث عن الأوقاف في الإسلام. فأقف على فصل بعنوان «الأوقاف» من كتاب المستشرق البريطاني المشهور «هاملتون جِب» «H. A. Gibb» (١٨٩٥ - ١٩٧١م)، بالاشتراك مع مستشرق آخر معاصر له باسم «هارولد بُوون» «Harold Bowen» بعنوان: «المجتمع الإسلامي والغرب»[(١)].

وجدتُ في هذا الفصل السادس من الكتاب المعتمد مرجعًا هنا، وهو الفصل الثاني عشر في ترجماتٍ أخرى للكتاب عديدة،[(٢)] عرضًا شموليًّا لشعيرة الأوقاف عند المسلمين وأحكامها، وتشريعاتها المتلاحقة خلال التاريخ الإسلامي، وشمولها لحاجات المجتمع، دون القدرة على حصر تلك الحاجات. وقد اكتفى المؤلِّفان بسرد عدد من الحاجات الدينية والدنيوية، التي تصبُّ في أهدافٍ ومقاصدَ دينيةٍ دون شكٍّ، ومن ثمَّ تسهم في تنمية المجتمع المحلِّي.

يقول المؤلِّفان: «وقد لا يكون باستطاعتنا أنْ نحصر الأغراض التي رُصدت لها الأوقاف - فإلى جانب المؤسَّسات الدينية بوجه خاصّ - كالمكاتب والمكتبات - كان يُنفق على كلِّ المرافق العامَّة - كالطرق والأرصفة والكباري والقنوات المعلَّقة والقنوات والمنارات ـ من هذه الوسائل الخاصَّة كما هو الحال أيضًا بالنسبة إلى

(١) انظر: هاملتون جِبّ وهارولد بووين. المجتمع الإسلامي والغرب وأثر الحضارة الغربية في الفكر الإسلامي في الشرق الأدنى/ترجمة أحمد عبدالرحيم مصطفى، ٢مج، القاهرة: الهيئة المصرية العامَّة للكتاب، ١٩٩٠م، ٢: ٣١٥ - ٣٣٨، (سلسلة تاريخ المصريين؛ ٣٦).

(٢) انظر: هاملتون جب وهارولد بوون. المجتمع الإسلامي والغرب/ ترجمة أحمد عبدالرحيم مصطفى، مراجعة أحمد عزَّت عبدالكريم، ٢ مج، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١م. وانظر إصدارًا ثالثًا متأخِّرًا له: هاملتون جِبّ وهارولد بووين. المجتمع الإسلامي والغرب/ ترجمة أحمد أبيش، ٢مج، أبو ظبي: هيئة السياحة والثقافة، ٢٠١٢م، والإصدار الرابع للكتاب صدر بترجمة أحمد عبدالرحيم مصطفى، ومراجعة أحمد عزَّت عبدالكريم، ٢مج، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٤م، (سلسة مكتبة الأسرة)، وإصدارٌ خامس بترجمة عبدالمجيد القيسي، ٢مج، دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، ١٩٩٧م.

ما هو من الواضح مرافق خيرية كالمستشفيات والخانات ومنازل الأرامل والمطابخ والمغاسل»[١].

وكذلك بعض مصارف الأوقاف الأخرى كتجهيز العروس وتسديد ديون المسجونين، ودفع تكاليف الإفراج عن المسجونين، وغيرها الكثير من مصارف الأوقاف الخيرية، التي قد شملت الحياة المدنية والعسكرية، مما عرض له المؤلِّفان، ومما هو ليس غريبًا على المعنيين بالأوقاف في الحضارة الإسلامية، لكنه قد يكون غريبًا على أولئك الذين يجهلون هذه المصارف المتنوِّعة من قرَّاء الكتاب بلغته الأصلية المعنيين بالحضارة الإسلامية من غير المسلمين.

ولقد وجدت في هذا العرض الخاص - بعد قراءته بتأمُّلٍ دون تصيُّد - ما يوحي بقدرٍ من الموضوعية، التي لا يُشمُّ منها ما تعوَّده العرب والمسلمون من لمزٍ للإسلام وأحكامه ورموزه من كثيرٍ من المستشرقين، دون إغفال وقوع المؤلِّفين في مزالقَ أخذوها من بعض المجتمعات المسلمة التي تعاني من خلط بعض السلوكيات الشعبية التقليدية مع شعائر الإسلام فيوقف عليها، وهي تُعدُّ من البدع التي لا يقرُّها الدين السليم. وربَّما يكون من تلك اللمزات أيضًا الحيلولةُ دون استيلاء الدولة على أملاك الأثرياء، والتحايُل على أحكام توزيع المواريث[٢].

ومع هذا لم يسلم العرض من لمز الولاة، ومحاولاتهم السيطرة على الأوقاف إلى درجة الاستدانة من «دولاب» الأوقاف؛ لتسيير أمور الولاية، وتوسُّع المؤلِّفَين في لجوء الولاة لسنِّ الأنظمة التي تضبط مسار الأوقاف، مع إشارات خفيفة إلى أنَّ المقصود من هذه الأنظمة التضييق على الأوقاف، والحدُّ من انتشار منافعها[٣].

(١) انظر: هاملتون جِبّ وهارولد بووين. المجتمع الإسلامي والغرب، مرجع السابق، ٢: ٣٢٠.

(٢) انظر: هاملتون جِبّ وهارولد بووين. المجتمع الإسلامي والغرب، المرجع السابق، ٢: ٣٢٥.

(٣) انظر: هاملتون جب وهارولد بوون. المجتمع الإسلامي والغرب/ ترجمة عبدالمجيد القيسي، مرجع السابق، ص١٨٧ - ٢٠٢، (الفصل الثاني عشر: الأوقاف).

٢. «لويس ماسينيون» «Louis Massignon»:

يتحـدَّث الباحث فـي الأوقاف من الجزائر «سـفيان شـبيرة» من جامعة الشـلف بالجزائر، في تحليل مستفيض وشمولي دقيق، عن اهتمامات بعض المستشرقين بالأوقاف الإسلامية. وقد اتَّكأ هذا البحث على هذه الدراسة كثيرًا؛ لشموليتها في تغطية الاستشراق والأوقاف.

ويذكر الدارس تسعةَ رهطٍ منهم، أسـهموا في الكتابة عن هذا الموضوع الحيوي. من أبرزهم شـيخ المستشـرقين وإمامهـم دون منـازع، «لويس ماسـينيون» «Louis Massignon» السالف ذكره، وهو من المستشـرقين المسيَّسين المعاضدين للاحتلال الفرنسـي خصوصًا، والاحتلال الغربي عمومًا، في كتابٍ له بعنوان: «وثائق عن أوقاف الأماكن المقدَّسة في الإسلام ـ وقف التميمي في الخليل وأبو مدين في القدس»[(١)]. وهو من المستشـرقين ذوي الاهتمامات المتعـدِّدة، وعليه قامت بعض مدارس الاستشـراق كالمدرسة الألمانية والمدرسة الروسية.

والمؤسـف أن يصفَ أحد المعنيين بالاستشـراق من المفكِّرين العرب المستشرقَ «ماسـينيون» «Louis Massignon» بأنه مستشرق «عظيم»، وأنه «من المستشرقين في مكانة لا يضارعه فيها إلا «نيلدكـه» «Theodor Nöldeke» و«نلينـو» «Carlo Alfonso Nallino» و«جولدتسيهر» «Ignác Goldziher». وهو قد امتاز عنهم جميعًا بنفوذ النظرة وعمق الاسـتبطان والقدرة على استنباط التيَّارات المسـتوردة وراء المذاهب الظاهرة والأفكار السطحية»[(٢)].

ومع هذا كان بعض هؤلاء المستشرقين المسيَّسين يجهلون حقيقة الإسلام وشعائره، وينبرون للكتابة عنه وعن أحكامه الدقيقة والتفصيلية، دون فهمٍ عميق، مهما قيل: إنهم فهموا الإسلام فهمًا أعمق من فهم أهله له! وآفة الأحكام دائمًا التعميم فيها.

(١) انظر: سفيان شبيرة. نماذج من اهتمام المستشـرقين بموضوع الوقف الإسلامي: دراسة وصفية تحليلية، مجلّة أوقاف (الكويت)، مرجع السابق، ص٧٨ - ١١٧.

(٢) انظر: عبدالرحمن بدوي. موسوعة المستشرقين، مرجع السابق، ص٥٢٩ - ٥٣٥.

وحول هذا الجهل بأحكام الدين وبالدين نفسه يقول المستشرق الفرنسي «الكونت» «هنري دي كاستري» «Henri de Castries» (١٨٥٠ - ١٩٢٧م) في كتابه: «الإسلام: خواطر وسوانح»: «يجب على الدول الأوروبَّاوية التي تميل إلى التوسُّع في الاستعمار أنْ تتعرَّف على ديانة رعاياها وأصدقائها المسلمين كما ينبغي؛ إذ الدول لا تزال حتى الساعة على اعتقادها الذي كانت عليه أيَّام القرون الوسطى، وهو أنَّ الإسلام صورة من صور الديانة الوثنية، اللهم إلا نفرًا قليلًا من المستشرقين الذين لا تأثير لآرائهم في السياسة»[(١)].

وهنا يجعل المستشرق الفرنسي «دي كاستري» «de Castries» من المسلمين رعايا وأصدقاء للمحتلِّين! وهو هنا يوضِّح - أيضًا - أنَّ المستشرقين الذين «يفهمون» في الإسلام مُبعدون عن السياسة، أو - بصيغة هي أقرب إلى الصواب عند الباحث - مبتعدون عن السياسة.

٣. «راندي ديغيلام» «Randi Deglam»:

الباحثة الثالثة الرئيسية في هذا الموضوع المستشرقة الأمريكية الفرنسية المعاصرة «راندي ديغيلام»، (مولودة سنة ١٩٥٣م)، التي أسهمت بعدد من البحوث والدراسات حول الأوقاف في الإسلام زادت على ثلاثة عشر بحثًا ودراسة، من بينها رسالتها للدكتوراه من جامعة ميتشجان بالولايات المتَّحدة الأمريكية بعنوان: «تاريخ مؤسَّسات الوقف ـ مع دراسة نماذج من مدينة دمشق من العهد العثماني إلى فترة الانتداب History of Waqf and Case Studies from Damascus in late Ottoman and French Mandatory Times». وتكاد تكون المستشرقة الوحيدة - حسب علم الباحث - التي تخصَّصت بالأوقاف في الإسلام، وتوسَّعت في دراساتها فيه[(٢)]. ولذا نالت التقدير من الكُتَّاب العرب المعنيين بدراسات الأوقاف بين المستشرقين[(٣)].

(١) انظر: هنري دي كاستري. الإسلام: خواطرُ وسوانح/ ترجمة أحمد فتحي زغلول، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٥م، ص١١٧.

(٢) انظر: ناصر الدين سعيدوني. كلمة تقدير لزميلة محترمة وعالمة فاضلة الأستاذة راندي ديغيلام رائدة الدراسات الوقفية، مجلَّة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية (جامعة معسكر، الجزائر)، ع ٧ (يونيو/ حزيران ٢٠١٦م)، ص ٢٥ - ٤٢.

(٣) انظر: ودَّان بوغفالة. المؤرخة راندي ديغلام: رائدة بحوث الوقف في الجامعات الغربية، تألُّقٌ وإبداع وعطاء =

ورغم أنَّ الباحثة «راندي ديغيلام» قد أثنت على مسار الأوقاف في المنطقة العربية عمومًا، وفي المغرب خصوصًا، إلا أنها عادت إلى أنْ تُغلِّب الجانب الاحتلالي «الانتداب» الفرنسي تحديدًا إيجابيًّا في العناية بالأوقاف على الجانب العثماني الحاكم في تلك المدَّة، الأمر الذي ينتقده الباحث «سفيان شبيرة». ويقرِّر أنَّ هذا كان ديدنَ بعض المستشرقين الذين درسوا الأوقاف زمن الاحتلال في الإشادة دائمًا بالاحتلال، وأنه إنما جاء ليعمر البلاد، وما كان كذلك.

٤. «جوزيف لوسيوني» «Joseph Lucioni»:

الباحث الرابع الذي توسَّع الدارس «سفيان شبيرة» في ذكره هو المستشرق الفرنسي - أيضًا - «جوزيف لوسيوني» «Joseph Lucioni» (١٨٩٧ - ١٩٨٤م). وقد عاش في المغرب خمسين (٥٠) سنة، تولَّى فيها بعض المهمَّات، أغلبها كانت له علاقة بالأوقاف، ومنها رئاسته لمصلحة الأحباس سنة ١٣٦٣هـ ـ ١٩٤٢م. وربما كان هو غير المستشرق الفرنسي الآخر الذي يحمل الاسم نفسه تقريبًا «ج. د. لوسياني» «J. D. Lusiani» (١٨٩١ - ١٩٣٢م). وكان الأخير منشغلًا بالقانون، وعمل مدَّةً في شمال إفريقيا؛ وهو متقدِّمٌ على الأوَّل بثمانٍ وأربعين سنة على الأقلِّ[(١)].

وقد كتب المستشرق «لوسيوني» «Lucioni» عددًا من الموضوعات حول الأوقاف «الأحباس»، مركِّزًا على المغرب، بحكم العلاقة الفرنسية الاحتلالية لشمال إفريقيا. ومن أبرز بحوثه دراسةٌ بعنوان «المؤسَّسات الحبسية في المغرب من النشأة إلى سنة ١٩٥٦م، وترجمته إلى اللغة العربية الباحثة «نجيبة أغرابي». وله غير هذا البحث في الموضوع نفسه، ومنها بحث حول «المكتبات الوقفية في المغرب» نشره سنة ١٣٧٦هـ/١٩٥٥م[(٢)].

= متميز في تاريخ العالم الإسلامي، مجلَّة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية (جامعة معسكر، الجزائر)، ع٧ (يونيو/ حزيران ٢٠١٦م)، ص١٥ - ٢٤، وانظر أيضًا: معاوية سعيدوني. تأمُّلات في مسيرة الأستاذة راندي ديغيليم وإسهامها في الدراسات الوقفية، مجلَّة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية (جامعة معسكر، الجزائر)، ع٧ (يونيو/ حزيران ٢٠١٦م)، ص٤٣ - ٥٩، ويبدو أنَّ هذا العدد قد تخصَّص في دراسات الوقف وأبحاثه.

(١) انظر: نجيب العقيقي. المستشرقون، مرجع السابق، ١: ٢١٠.

(٢) انظر: سفيان شبيرة. نماذج من اهتمام المستشرقين بموضوع الوقف الإسلامي: دراسة وصفية تحليلية، مجلّة أوقاف (الكويت)، مرجع السابق، ص٧٨ - ١١٧.

وقد طرح في بحثه هذا عددًا من الأحكام الوقفية وفق المذهب المالكي، ولم يوفَّق في كثيرٍ منها؛ ربَّما بسبب جهله في دقائق مذهب الإمام «مالك بن أنس رَحِمَهُ اللَّهُ» (٩٣ - ١٧٩هـ/٧١١ - ٧٩٥م) وردَّ عليه الباحث «سفيان شبيرة»، وفنَّد مزاعمه.[١]

٥. «آنا ماريا كاربليرا ديباسا» «Ana María Carballeira Debasa»:

هي مستعربة إسبانية معاصرة، تخرَّجت في مدريد. وهي متخصِّصةٌ في الدراسات الأندلُسية. ومهتمَّة بالأوقاف الإسلامية في الأندلس، ونشرت مقالتين باللغة الإنجليزية بمجلة «أوقاف» الكويتية.

الأول بعنوان: «تحويل ملكية الأوقاف في الأندلُس»:

The Alienation of Waqf Property in Al-Andalus.- AWQAF.- No. 19 (Year 10 - Zu al Hija 1431 H, November, 2010).- p. 13 – 28[2].

والثاني بعنوان: «التعليم والأوقاف في الأندلُس»:

Education and Pious Endownment in Al-Andalus (Year 11 - AWQAF- No. 20 (Jumada I, 1432 H, May, 2011) - p. 33 – 45[3].

وممَّن تعرَّضوا للشأن الوقفي في الإسلام بالدراسات والأبحاث من المستشرقين:

٦. المستشرق الإنجليزي العراقي الأصل من الموصل «هرمز» «الفونس منغانا» «Alphonse Mingan» (١٨٨١-١٩٣٧م):

حينما صنع فهرسًا لمجموعته من المخطوطات «Migana Collection» التي حصل عليها من الشرق الإسلامي والتي هي في حيازة أمناء الواقفين[٤].

(١) انظر: سفيان شبيرة. نماذج من اهتمام المستشرقين بموضوع الوقف الإسلامي: دراسة وصفية تحليلية، مجلّة أوقاف (الكويت)، المرجع السابق، ص٧٨ - ١١٧.

(٢) انظر:

Ana María Carballeira Debasa. The Alienation of Waqf Property in Al- Andalus- AWQAF- No. 19 (Year 10 - Zu al Hija 1431 H, November, 2010) - p. 13 – 28.

(٣) انظر:

Ana María Carballeira Debasa. Education and Pious Endownment in Al-Andalus (Year 11 -AWQAF- No. 20 (Jumada I, 1432 H, May, 2011) - p. 33 – 45.

(٤) انظر: نجيب العقيقي. المستشرقون، مرجع السابق، ٢: ٣٣ و٢: ١١١ - ١١٢.

٧. نشر المستشرق الألماني «ف. جيازة» «Fr. Giese» (١٨٧٠-١٩٤٤م):

دراسةً عن الوقف في الإسلام، في جولية البحوث عن آسيا لسنة ١٩٣١م[١].

٨. للمستشرق الألماني أيضًا «يوسف شاخت» «Joseph Schacht» (١٩٠٢-١٩٦٩م):

بحثٌ حول ملاحظاته عن أحكام الوقف «Joseph Schacht» القديمة في الإسلام، نُشر ضمن كتاب الباحث التركي «محمد فؤاد كوبرولو» أو «الكوبرولّي» (١٨٩٠ - ١٩٦٦م) عن الوقف[٢].

ويورد الباحث الفاضل من المغرب «سفيان شبيرة» قائمةً ببعض المستشرقين الآخرين - غير الثمانية المذكورين أعلاه من الذين توسَّع في ذكر ثلاثة منهم في بحثه المستفيض - الذين كانت لهم إسهاماتٌ في الحديث عن الأوقاف عند المسلمين ونقاش أحكامه، وذلك في ملحق وراقي «بيبليوجرافي» آخر البحث على النحو الآتي:

٩. الضابط الفرنسي «إرنست مارسيه» «Mercier Ernest» (١٨٧٨-١٩٥٥م).

١٠. المستشرق الفرنسي «ف. دولو» «F. Dollou».

١١. المستشرق الفرنسي «لويس ميليوت» «Louis Milliot» (١٨٨٥-١٩٦٢م).

١٢. المستشرق الفرنسي «م. كلافال» «M. Calavali».

١٣. المستشرق الفرنسي «آشيل سيكالي»، «Ashil Sickalli»[٣].

١٤. المستشرق الفرنسي «هنري تيراس» «Henri Terrasse» (١٨٩٥-١٩٧١م)[٤].

ولم أعثر على ترجمات لهؤلاء المستشرقين الستَّة الأخيرين في مظانِّها.

ويذكر الباحث الفاضل «سفيان شبيرة» الأبحاث التي أسهموا بها. وهكذا تغلب الجنسية الفرنسية على المستشرقين المسهمين في نقاش الأوقاف الإسلامية؛ بسبب توفُّر المراجع العربية المؤلَّفة في المغرب العربي بين الجزائر والمغرب لدى الباحث.

(١) انظر: نجيب العقيقي. المستشرقون، المرجع السابق، ٢: ٤٣١.

(٢) انظر: نجيب العقيقي. المستشرقون، المرجع السابق، ٢: ٤٦٩ - ٤٧١.

(٣) انظر: آشيل سيكالي. مشكلة الأوقاف في مصر، مجلَّة الدراسات الإسلامية، (١٩٢٩م)، ص ٨٠.

(٤) انظر: سفيان شبيرة. نماذج من اهتمام المستشرقين بموضوع الوقف الإسلامي: دراسة وصفية تحليلية، مجلّة أوقاف، مرجع السابق، ص١٠٧ - ١١٣.

المبحث الثالث:

الأوقاف في دوائر المعارف العالمية

يرد الحديث عن إسهامات الموسوعات الأجنبية في الشأن الإسلامي، سواء منها الشاملة أم الموضوعية، وسواء منها المعرَّبة أم المتبقية على لغاتها. والغرض من إقحام عينات من دوائر المعارف المشهورة هنا هو أنَّ معظم المستكتبين للشؤون الإسلامية فيها هم في الغالب من المستشرقين السابقين والمعاصرين، لا سيَّما السابقين الذين ما كانوا يحملون للإسلام والمسلمين وُدًّا، في ضوء الالتفات الغربي عن العلماء والمفكِّرين العرب والمسلمين في استكتابهم لاستجلاء المداخل ذات العلاقة بالإسلام والعربية، إلا ما ندر.

وهذه نماذج لبعض دوائر المعارف «الموسوعات» الغربية التي تطرَّقت لموضوع الأوقاف «الأحباس» عند المسلمين.

١. دائرة المعارف الإسلامية «موسوعة الإسلام»:

تحدَّثت «دائرة المعارف الإسلامية» «Encyclopedia of Islam» الصادرة عن مؤسَّسة «بريل» في مدينة «لايدن» بهولندا - وقد بدأ التحرير فيها منذ نهاية القرن التاسع عشر. وهي من أبرز المؤسَّسات المعنية بدوائر المعارف الدينية تحديدًا - عن شعيرة الوقف في الإسلام تحت المدخل «WAKF». إلا أنَّ هذه الموسوعة، التي بدأ تحريرها في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، وصدرت في مطلع القرن العشرين الميلادي (١٩١٩ - ١٩٣٩م) كانت بتحرير المستشرقين أنفسهم. ومعظمهم ممَّن كانوا لا يُكنُّون للإسلام وُدًّا.

وما حرَّره المستشرقون في هذه الموسوعة كان باتِّفاق عدد كثير من العلماء المسلمين وعدد من المستشرقين المنصفين الناقدين لتحرير الموسوعة، مليئًا بالأغاليط والافتراءات والطعون، المتلبِّسة بلباس العلمية والعروض الموضوعية، تلك التي طغت على إسهامات كثيرٍ من المستشرقين السابقين، ومنهم طلائع المستشرقين التسعة والعشرين[1].

(١) انظر: نجيب العقيقي. المستشرقون، مرجع السابق، ١: ١١٠ - ١٢٥، (طلائع المستشرقين).

وقد ذكر الباحث الأمريكي «ستيفن همفري» «Stephen Humphreys» (مولود سنة ١٩٤٢م) الأستاذ بجامعة كاليفورنيا المتخصِّص بالتاريخ الإسلامي وجنوب غربي آسيا وشمال أفريقيا من العالم الإسلامي في كتابه «التاريخ الإسلامي: إطار البحث/ «Islamic History: A Framework for Inquiry (وهو منشور بطبعته الثانية سنة ١٩٩١م)،[١] يقول: «دائرة المعارف الإسلامية مؤلَّفة بالكامل من قبل باحثين أوروبيين. وهي لا تعبِّر إلا عن النظرة والمفهوم الأوروبي للحضارة الإسلامية. وتناقض هذه المفاهيم، وتختلف اختلافًا كبيرًا عن المفاهيم التي يؤمن بها ويتبعها المسلمون أنفسُهم. وما ذكر في هذه الموسوعة لا يتوافق مع التعاليم والمبادئ الإسلامية للمراجع الإسلامية كالأزهر، بل يتناقض معها»[٢].

وأظنّه يقصد بـ«التعاليم» هنا الأحكام الشرعية، والأحكام في المفهوم الإسلامي - كما يظهر للباحث - غير التعاليم - كما سبق التنويه إليه والتشديد عليه -.

وتوالت على الموسوعة الردود والتعقيبات المتفاوتة في القوَّة والضعف العلمي الموضوعي، وأحيانًا شدَّة الحماس على حساب توخِّي الإقناع، وذلك من عددٍ من المعنيين العرب والمسلمين، الذين انبروا للوقوف في هذا الزحف الفكري على أحكام الإسلام والعربية، مما حدا بالمؤسَّسة الناشرة «مؤسَّسة بريل» أنْ تعيد طباعتها مرَّتين؛ سعيًا منها إلى تصويب الأخطاء، ومن ثمَّ تأتي محاولة توظيف باحثين مسلمين يحرِّرون مداخلَ الموسوعة[٣].

وحيث حُرِّرت الموسوعة بأقلام غير المسلمين من المستشرقين فإنه من غير المستبعد أنْ ينالَ الوقف ما نالته شعائر الإسلام الأخرى من إعطاء معلومات مغلوطةٍ

(١) انظر:
R. Stephen Humphreys. Islamic History: A Framework for Inquiry- Princeton: Princeton University Press, 1991.

(٢) انظر:
/ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D8%A7%D8%A6%D8

(٣) انظر: إبراهيم عوض. دائرة المعارف الإسلامية: أضاليل وأكاذيب، مرجع السابق، ص٢٨٦، وانظر أيضًا: سيِّد نوفل. دائرة المعارف الإسلامية، مجلة الهلال، مج ٨٤، ع١ (١٣٩٦/١هـ - ١٩٧٦/١م)، ص٦ - ١٣. وانظر أيضًا: خالد بن عبدالله القاسم. مفتريات وأخطاء دائرة المعارف الإسلامية (الاستشراقية)، ٢ مج، الرياض: دار الصميعي، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م، ١٢١٥ص.

عنها عن قصدٍ غالبًا، وعن غير قصد يقوم على ضعف استيعاب شعائر الإسلام عمومًا لدى المستكتبين من المستشرقين، وشعيرة الوقف خصوصًا.

وبالرجوع إلى الطبعة الثانية من الموسوعة وجدتُ عرضًا عن مفهوم الوقف في الإسلام حرَّره عدد من المستشرقين وبعض المسلمين، فظهر على هذا المدخل «wakf» قدرٌ واضحٌ من الموضوعية، فيما اطَّلعت عليه في تلك الطبعة، التي شارك فيها محرِّرون مسلمون[١]، رغم أنها ما تزال موضع انتقاد في طبعتها الثانية من العلماء والمفكِّرين المسلمين في بقية مداخلها الكثيرة. وهي الآن في إجراءات الطبعة الثالثة التي انطلقت سنة ١٤١٧هـ ـ ٢٠٠٧م.

ويبدو أنَّ هذا التحرير قد جاء من آثار النقد الموضوعي الذي وجَّهه العلماء والمفكِّرون العرب والمسلمون للطبعة الأولى من الموسوعة، التي تُرجم منها إلى اللغة العربية خمسة عشر جزءًا، في زمن الانبهار بإنتاج المستشرقين[٢]. مع الأخذ في الاعتبار أنَّ هذه الطبعة العربية قد أشركت بقدرٍ لا بأس به من علماء المسلمين والعربية[٣]. وربَّما بسبب فراغ المكتبة العربية من هذا النوع من الموسوعات الشاملة.

كما يبدو أنَّ هذا الترحيب بهذه الموسوعة كان مردُّه الفراغ العلمي لمثل هذه الموسوعات الشاملة، رغم وجود نماذج فردية لموسوعات مختصرة. يقول الكاتب «سيِّد نوفل»: «لكن هذه الدائرة أصبحت قديمة، كما أنها ذات طابعٍ خاصٍّ. ومن المؤسف حقًّا ألَّا تنهض كلِّياتنا الجامعية وجمعيَّاتنا العلمية بكتابة موسوعاتٍ في مجالاتها، تصبح مراجعَ أساسيَّةً للطلَّاب والباحثين. وخالص الرجاء أنْ تتَّجه إلى ذلك همَّةُ مجالسنا القوميَّة المتخصِّصة. إنها لو أسهمت في هذا المجال لأدَّت للعلم حقَّه، وللوطن واجبه، ولأمَّتنا بعض ما ترجوه من أعمال»[٤].

---

(١) انظر:
referenceworks.brillonline.com/browse/encyclopaedia-of-islam-2/alpha/w?s.start=60

(٢) انظر: أحمد الشنتناوي وإبراهيم زكي خورشيد وعبدالحميد يونس. دائرة المعارف الإسلامية: أُصدرت بالألمانية والإنجليزية والفرنسية، واعتُمد في الترجمة العربية على الأصلين الإنجليزي والفرنسي، ١٥ مج، القاهرة: دائرة المعارف العمومية، د.ت.

(٣) انظر: سيِّد نوفل. دائرة المعارف الإسلامية، مجلة الهلال، مرجع السابق، ص٦-١٣.

(٤) انظر: سيِّد نوفل. دائرة المعارف الإسلامية، مجلة الهلال، المرجع السابق، ص٦-١٣، والنصُّ من ص١٣.

٢. الموسوعة البريطانية:

كما وردت مادَّة وقف «WAQF» في الموسوعة البريطانية المشهورة «ENCYCLOPEDIA BRITANICA». وركَّــزت الموســوعة كثيرًا على وقــف العقار، ولمــزت بعض البلدان الإســلامية بأنَّ الأوقاف فيها كانت محاولاتٍ للهروب من مصادرة الأملاك، التي كانت بعــض الحكومات تعمل عليها مع بعــض الرعايا التي ترى أنهم قــد بالغوا في امتلاك الأراضي في بعض بلاد المسلمين، وإن كانوا يستصلحونها[(١)].

وربَّما تعرَّضت الموســوعة البريطانية قليلًا إلى وقف بعض المقتنيات في إفريقيا تحديدًا، ولم تحدِّد نوعها. تقول الموسوعة:

«The waqf provided a legal way to circumvent the Sharīʿah's requirement that an individual's estate be divided among many heirs. Through a waqf, an individual could endow an institution or group with all or part of his estate, in perpetuity, before his death»[(2)].

٣. الموسوعة العربية الميسَّرة:

ثم يأتي الذكر على مشروع «الموســوعة العربية الميسَّرة» المأخوذة من موسوعة غربية أمريكية نشــرتها في نيويورك مؤسَّســة «فرانكلين» «Franklin Est.»، (١٩٥٣م) والمأخوذة نفسها ابتداءً عن «موسوعة كولومبيا» «Columbia Encyclopedia» الأمريكية الصادرة في طبعتها الأولى عن جامعة كولومبيا في مدينة نيويورك أيضًا سنة ١٩٣٥م. صدرت «الموسوعة العربية الميسَّرة» في مطلع النصف الثاني من القرن العشرين عن دار الشــعب بمصر بدعمٍ مباشــر من مؤسَّســة فورد الأمريكية. وتكوَّن لها فريق عربي لإعادة تحريرها، وتصويب ما اعتراها من أغلاط في الشأنين العربي والإسلامي.

فنجد مادَّة «وقف» مدخلًا من موادِّ الموســوعة، ويظهر عليه أنه من تحرير عالمٍ مسلمٍ أسهم في تحرير «الموســوعة»؛ لاســتعراضه أحكام هذا المفهوم في المذاهب الأربعة. ويؤيِّد هــذا الحدس ورود عدد من أســماء العلماء من المحرِّرين في الشــأن

(١) انظر: الموسوعة البريطانية: مرجع سابق:
www.britannica.com/topic/waqf

(٢) انظر: الموسوعة البريطانية: المرجع السابق:
www.britannica.com/topic/waqf

الديني الإسلامي وغير الإسلامي. ومن بينهم العالِم من كلِّية دار العلوم بجامعة القاهرة وجامعة الأزهر المشهور الشيخ «محمد أبو زهرة رَحِمَهُ اللَّهُ» (١٣١٦ - ١٣٩٤هـ/ ١٨٩٨ - ١٩٧٤م)، وغيره من العلماء المعتبرين المرصودة أسماؤهم في مطلع الموسوعة.

ويذكر المحرِّر للمادَّة في هذه الموسوعة المترجمة ابتداءً أنَّ الوقف كلَّه قد أُلغي في مصرَ إبَّان الاحتلال الفرنسي لمصر في القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي إلى ربعه الأخير، ثمَّ أُجيز. كما ألغي الوقف الأهلي «الذرِّي»، وأُبقي على الوقف الخيري في أعقاب القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٣٧٢هـ/١٩٥٢م[١]. أي بعد حملة «التأميم» التي شملت - فيما يبدو - كثيرًا من المشروعات الاقتصادية التجارية الأهلية والزراعية والخيرية، إبَّان المدِّ اليساري الاشتراكي في بعض البلاد العربية. ثمَّ جرى على القانون شيء من التعديل والاستدراك بعد نقض المرسوم من قِبل محكمة النقض، وذلك في تفصيلات طويلة كُتب عنها الكثير. ويحسن لمن أراد التوسُّع فيها العودة إليها في مظانِّها، ومنها موسوعة الأحكام القضائية العربية[٢].

٤. الموسوعة العربية العالمية:

وردت مادة «وقف» في «الموسوعة العربية العالمية» في طبعتها الثانية المعدَّلة، والمترجمة عن «دائرة المعارف العالمية» «World Book» Encyclopedia»، ونشرتها بمدينة الرياض مؤسَّسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع[٣].

وتوسَّعت الموسوعة في شرح هذه المادَّة «الوقف»، بصورة يتَّضح - من صياغة المادَّة العلمية فيها - أنها خضعت في الطبعة الثانية المعدَّلة للتحرير المؤصَّل لقيمة الوقف في الإسلام، بعد أنْ كانت في أصلها اقتصرت في تحرير مداخلها على المستشرقين والعلماء الغربيين فحسب.

---

(١) انظر: محمد شفيق غربال، وآخرين. الموسوعة العربية الميسَّرة، القاهرة: دار الشعب، (١٩٦٠م)، ص١٩٥٥.

(٢) انظر: موقع محامون:
www.mohamoon-ju.com
(١٤٤٥/١/٥هـ).

(٣) انظر: مؤسَّسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع. الموسوعة العربية العالمية، ط٢ - ٣٠مج، الرياض: المؤسَّسة، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، ٢٧: ١٢٥ - ١٣٣.

المبحث الرابع:
الأوقاف والاحتلال

كان بعض المستشرقين المسيَّسين يزوِّدون الاحتلال بالمعلومات في مجالات شتَّى عن الدول والمناطق المراد احتلالها والمحتلَّة، وما كانت القيادات السياسة للبلدان الغربية المحتلّة تتخذ قرارًا بشأن البلدان التي تحتلُّها حتَّى تستأنس بآراء المستشرقين.

ومن الاستقراء غير الشمولي سيطرة الاستشراق الفرنسي - كما سيأتي بيانه في مبحثٍ مستقلٍّ - في دعم الاحتلال في مواقفه من الأوقاف الإسلامية. ومما يؤيِّد هذه النظرة في غلبة إسهامات الاستشراق الفرنسي في إلغاء الأوقاف والالتفاف عليها ومصادرة شيءٍ منها واستلابها وتعطيل منافعها أنَّ معظم الإسهامات الاستشراقية حول الوقف الإسلامي حصلت إبَّان الحملات الاحتلالية الفرنسية، أخذًا في الحسبان - على سبيل المثال - أنَّ القائد العسكري الاحتلالي القادم من فرنسا للديار المصرية «نابليون بونابرت» «Napoléon Bonaparte» (١٧٦٩ - ١٨٢١م) قد صحب معه ثلَّةً من المستشرقين الفرنسيين، وجعلهم يناظرون علماء الأزهر في مصر. وأنشأ أثناء حملته العسكرية على مصر المجمع العلمي المصري بالقاهرة سنة ١٧٩٨م، وهو غير مجمع اللغة العربية الأصيل بالقاهرة نفسها، وأسند رئاسته لعالم الرياضيات الفرنسي - أيضًا - «جاسبر مونج» «Gaspard Monge» (١٧٤٦ - ١٨١٨م). ونصَّب «نابليون بونابرت» «Napoléon Bonaparte» نفسه نائبًا لرئيس المجمع، وكان يذكر منصبه هذا في أثناء توقيعه على الوثائق[(١)].

ومن أبرز أولئك المستشرقين المعاضدين للاحتلال الآتية أسماؤهم، مرتَّبين حسب سنوات وفياتهم، بصفتهم نماذج فقط لهذه الفئة من المستشرقين، وإلَّا فهم كثير:

- المستشرق الفرنسي «سلفستر دي ساسي» «Silvestre de Sacy»، (١٧٥٨ - ١٨٣٨م).

(١) انظر: محمد عبدالكريم الوافي. يوسف باشا القرمانلي والحملة الفرنسية على مصر - طرابلُس (ليبيا): دار المنشأة العامَّة، ١٩٨٤م، ص ٧٤، نقلًا عن: ساسي سالم الحاجّ. نقد الخطاب الاستشراقي: الظاهرة الاستشراقية وأثرها في الدراسات الإسلامية، مرجع السابق، ١: ٩٠.

- المستشرق الفرنسي «إرنست رينان» «Ernest Renan» (١٨٢٣ - ١٨٩٢م)، المشهور بعرقيته.
- المستشرق الروسي «فاسيلي فلاديميروفتش بارتولد» «Васи́лий Влади́мирович Барто́льд» (١٨٦٩ - ١٩٣٠م). الذي كان يُجري بحوثًا تخدم السياسة الروسية في آسيا الصغرى.
- المستشرق الألماني «كارل هينريش بيكر» «Carl Henrich Becker» (١٨٦٧ - ١٩٣٣م).
- المستشرق الهولندي «كريستيان سنوك هورخرونيه» «Christiaan Snouck Hurgronje» (١٨٥٧ - ١٩٣٦م).
- المستشرق الفرنسي أيضًا «جابرييل هانوتو» «Gabriel Hanotaux» (١٨٥٣ - ١٩٤٤م) الذي كان يسعى إلى إضعاف المسلمين على أيدي المحتلِّين.
- المستشرق الفرنسي «إيفاريست ليفي ـ بروفنسال» «Lévi-Provença Évariste» (١٨٩٤ - ١٩٥٦م).
- المستشرق الفرنسي السالف ذكره «لويس ماسينيون» «Louis Massignon» (١٨٨٣ - ١٩٦٢م)، الذي كان معاضدًا قويًّا وفاعلًا للاحتلال الفرنسي لشمال إفريقيا والقارَّة الإفريقية عمومًا. وهو الذي أعلن بيان احتلال فرنسا للجزائر. وغيرهم كثير[١].

ولهذا السبب كان لزامًا على البحث التطرُّق للاحتلال وأثر المستشرقين في إمداده بالمعلومات، وكون الاستشراق في بعض مساراته من صنائع الاحتلال، ومن ثمَّ اتِّكاء الاحتلال على «قاعدة المعلومات» الاستشراقية في التعرُّف على البيئة الدينية والثقافية والاجتماعية للدول المحتلَّة، بما في ذلك ما له صلة وثيقة بالأوقاف، في الوقت الذي كان الاحتلال فيه مركِّزًا على الأمور العسكرية والاقتصادية للدول المراد احتلالها، وما تمَّ احتلاله منها.

(١) انظر: علي بن إبراهيم النملة. كُنه الاستشراق: المفهوم ـ الأهداف ـ الارتباطات، مرجع السابق، ص٣٠٢، (الفصل الأوَّل من الباب الثاني: العلاقات بين الاستشراق والاحتلال، ص١١٧ - ١٣٦).

وواقع الحال أنَّ قوى الاحتلال كانت قد عملت على مصادرة بعض الأوقاف في بلاد المسلمين، لا سيَّما ذات الطابع الديني تحديدًا؛ حيث أدرك الاحتلال مدى تأثير الأوقاف في توعية الشعوب ومتابعة تنمية المجتمعات المسلمة، واستمرار ربطها بدينها، وما له من أثر في الحياة الاجتماعية.

وتشهد الوثائق المحفوظة في مراكز الوثائق في الدول التي كانت محتلَّةً على تقديم مشروعات تقنينية لتحجيم الأوقاف، وإبعادها عن المؤسَّسات الدينية، وقصرها على جوانبَ اجتماعية، وهو ما كان مرفوضًا من أولئك العلماء المؤثِّرين في السلطات المحلِّية.

ومن ذلك أيضًا سعي الاحتلال - بمعاضدةٍ مباشرةٍ من الاستشراق - إلى إلغاء الأوقاف المخصَّصة في المغرب والمشرق العربي والإسلامي للأماكن المقدَّسة، مثل أوقاف الحرمين الشريفين بمكَّةَ المكرَّمة والمدينة المنوَّرة خارج منطقة الحرمين الشريفين في المملكة العربية السعودية، والمسجد الأقصى في بيت المقدس، والجوامع العربية والإسلامية العريقة المنتشرة في حواضر المسلمين، كالجامع الأُموي بدمشق وجامع القرويين بفاس المغرب وجامع الزيتونة بتونس وجامع عقبة بن نافع بالقيروان بتونس والجامع الأزهر بالقاهرة، وغيرها من المساجد والجوامع والمؤسَّسات التعليمية والدينية شرق بلاد المسلمين وغربها، وما أُلحق بها جميعها من مكتبات وحلقات وزوايا وخلاوٍ ورُبط، وتبع هذا كله الحيلولة دون وقف المصاحف والكتب في تلك الجوامع[1].

وتقول الباحثة في مجال الأوقاف «لبنى صالحين» وهي تعرض لكتاب المؤلِّف «التليلي العجيلي»، وعنوانه: «أوقاف الحرمين الشريفين بالبلاد التونسية»: «إنَّ حرص الواقفين على حماية الأحباس، وتحصين الأوقاف بسياجٍ فقهي، من خلال تحريم بيعه أو رهنه أو توريثه، وفق منظومة القيم التي تحكم المجتمع التونسي آنذاك، كانت تتعارض مع النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الوارد مع الاستعمار الفرنسي

(١) انظر: الفقيه الإدريسي. وقف القرآن، في: معلمة المغرب: قاموس مرتَّب على حروف الهجاء، يُحيط بالمعارف المتعلِّقة بمختلف الجوانب التاريخية والجغرافية والبشرية والحضارية للمغرب الأقصى، ٢٣ مج، ملاحق، الرباط: الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م، ٢٣: ٧٦٠٧ - ٧٦٠٨.

لتونس؛ مما أفرز رغباتٍ جارفةً لاستفادة الخواصّ من مستعمرة الاستغلال، وألحق الضرر الفادح بأراضي العروش والأوقاف الهامَّة، ومنها أوقاف الحرمين الشريفين، وأدَّى في النهاية إلى اضمحلال واندثار الأوقاف العامَّة في البلاد التونسية»[١].

يقول الباحثان الفاضلان في حال الأوقاف الجزائرية قبل الاحتلال وفي أثنائه «فارس مسدور» و«كمال منصوري»: «منذ دخول المستعمر أرض الجزائر شرع في تقويض دعائم نظام الوقف وتشتيت شمله وهدم معالمه، ففي ديسمبر ١٨٣٠م أصدر الجنرال الفرنسي «برتران كلوزيل» «Bertrand Clauzel» (١٧٧٢ - ١٨٤٢م) قرارًا بفسخ أحباس مؤسَّسة الحرمين، بدعوى أنَّ مداخيلها تنفق على الأجانب، كما تضمَّن القرار انتزاع أوقاف الجامع الكبير. ونصَّت مادَّته السادسة على تغريم كل مَن لا يُدلي بما عنده من أحباس»[٢]. والأجانب عنده - على ما يبدو - هم الحجَّاج والمعتمرون والزوَّار ومنافعُ الأوقاف في هذه الشعيرة المباركة من الحجِّ والعمرة والزيارة.

ويضيف الباحثان الفاضلان: «وجاء في تقرير وزير الحربية الفرنسي في ٢٣ مارس ١٨٤٣م يقضي «بأنَّ مصاريف ومداخيل المؤسَّسات الدينية تضمُّ إلى ميزانية الحكومة الفرنسية». وليس أدلّ على موقف الإدارة الفرنسية من مؤسَّسة الوقف الذي كان سائدًا آنذاك من رأي الكاتب الفرنسي «BLANQUI» الذي كان يرى في الحبوس أو الأوقاف عقبةً كؤودًا في طريق المشاريع الكبرى والتي يمكنها وحدها تطوير الأماكن الاستيطانية التي استولت عليها الجيوش الفرنسية»[٣].

و«بلانكي» الوارد ذكره في هذا النصّ هو المفكّر الفرنسي الثوري الجمهوري الاشتراكي «لويس أوغيست بلانكي» «Louis Auguste Blanqui» (١٨٠٥ - ١٨٨١م)، من

(١) انظر: لبنى صالحين/ عارضة. «أوقاف الحرمين الشريفين بالبلاد التونسية زمن الاستعمار الفرنسي». من إعداد التليلي العجيلي، مجلَّة أوقاف (الكويت)، ع ٣٢ (شعبان ١٤٣٨هـ/مايو ٢٠١٧م)، ص ١٧٧ - ١٨٠، (والنصُّ من ص ١٧٩).

(٢) انظر: فارس مسدور وكمال منصوري. الأوقاف الجزائرية: نظرة في الماضي والحاضر، مجلَّة أوقاف (الكويت) ع١٥، مج٨ (ذو القعدة ١٤٢٩هـ/نوفمبر ٢٠٠٨م)، ص٦٩ - ١٠٣، (والنصُّ من ص٧٩).

(٣) انظر: فارس مسدور وكمال منصوري. الأوقاف الجزائرية: نظرة في الماضي والحاضر، مجلَّة أوقاف (الكويت)، المرجع السابق، ص٦٩ - ١٠٣، (والنصُّ من ص٧٩).

مواليد جنوب فرنسا، من أسرة ذات أصول إيطاليّة. انتقل إلى باريس، وهو في الثالثة عشرة من عمره. ودرس الحقوق والطبّ، وانخرط في النشاط السياسي[١].

ويضيف الباحثان الفاضلان «فارس مسدور» و«كمال منصوري» القول: «إنَّ المستعمر الفرنسي عمل على تدمير التركيبة الخاصَّة بالأوقاف، وتمكَّن من ذلك. فقد ضاع الكثير من الأوقاف الجزائرية خلال هذه الحقبة المظلمة من تاريخه، مما جعل البحث عن هذه الأملاك، وإعادة تخصيصها لما وُقِفَتْ من أجله يكاد يكون مستحيلًا لولا جهود الدولة الجزائرية في المجال التشريعي والتمويل، وكذا جهود دولية أسهمت في استرجاع كثيرٍ منها في الفترة من منتصف التسعينات إلى يومنا هذا (بتمويلٍ من البنك الإسلامي للتنمية)[٢].

يقول الباحث الفاضل من المغرب «الفقيه الإدريسي» في هذا الشأن: «إنَّ أهمَّ ما هو متوافرٌ من إفادات في هذا الإطار يؤكِّد أنَّ هذا النوعَ من الوقف كان يشمل في الأغلب الأعمِّ الخزائن والمكتبات، التي كان ينشئها الملوك، برسم بعض الجوامع والمساجد العامرة، أو برسم بعض الزوايا والربط الدينية؛ حيث يحبسون عليها أصنافًا مختارةً من المصنَّفات والمؤلَّفات في العلوم الدينية والشرعية؛ لتعمَّ بها المنفعةُ جمهور الطلبة والتلاميذ وغيرهم من القرَّاء المتردِّدين عليها. كما كان يشمل أيضًا توقيف مصاحف وربعات قرآنية على الحرمين الشريفين والمسجد الأقصى بالقدس»[٣].

هذا دون إغفال أنَّ هذه الأنواع من الأوقاف بحسب ما أُوقفت له من تعليم ودعوة وأماكنها ومنشآتها لها أثر في الإبقاء من جانبٍ واضحٍ على الثبات على المُثُل والعادات والتقاليد النابعة من الدين، بما في ذلك إبقاء اللغة العربية قويَّة في أذهان أهلها، في ضوء محاولات إخمادها بعدَّة وسائل غير موفَّقة، وتغليب اللغة اللاتينية لغة المحتلِّ، وجعلها لغة «المعاهد»، وتبقى اللغة العربية لغة «المعابد» فقط، فكان إسهام الأوقاف

(١) انظر: مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث:
www.mominoun.com/articles/%D8%A3%D9%
(٨/١١/١٤٤٤هـ ـ ٢٨/٥/٢٠٢٣م).

(٢) انظر: فارس مسدور وكمال منصوري. الأوقاف الجزائرية: نظرة في الماضي والحاضر، مجلَّة أوقاف (الكويت)، مرجع السابق، ص ٦٩ - ١٠٣، (والنصُّ من ص ١٠٢).

(٣) انظر: الفقيه الإدريسي. وقف القرآن، في: معلمة المغرب، مرجع السابق، ٢٣: ٧٦٠٧ - ٧٦٠٨.

في تعليم الدين واللغة العربية عاملًا قويًّا في عدم تحييد الدين وذوبان اللغة العربية الفصيحة في اللهجات العامِّية المحكيَّة، أو إغفالها والاستعاضة عنها بلغة المحتلِّ.

وهذا ما يُشير إليه المستشرق الفرنسي «جاك أوغوستين بيرك» «Jacques Augustin Berque» (١٩١٩ - ١٩٩٥م) عن أثر اللغة العربية في بقاء شعوبها قائلا: «إن أقوى القوى التي قاومت الاستعمار الفرنسي في المغرب هي اللغة العربية، بل اللغة العربية الكلاسيكية الفصحى بالذات، فهي التي حالت دون ذوبان المغرب في فرنسا، إن الكلاسيكية العربية هي التي بلورت الأصالة الجزائرية، وكانت هذه الكلاسيكية العربية عاملًا قويًّا في بقاء الشعوب العربية»[(١)].

وكانت دوافعُ هذه المحاولات من الاحتلاليين لإلغاء هذه الأوقاف - كما هو ظاهر - دوافعَ احتلالية واهية، تسعى إلى تحييد الدين واللغة العربية؛ لما ثبت من أنهما هما المحرِّك الرئيسي، إنْ لم يكونا الوحيدين، لمسيرة الاستقلال. وفي كلِّ هذه المحاولات نجد «النَّفَس» الاستشراقي حاضرًا بوضوح[(٢)]. وما كانت هذه المساعي الاحتلالية تنطلي على ذوي العقول الراجحة من العلماء والمعنيِّين بالمستقبل الديني والعلمي في بلاد المسلمين.

قالت الباحثة المتوسِّعة في الأوقاف الفاضلة «رقيَّة بلمقدَّم» في موسوعة «معلمة المغرب» عن معاهدة الحماية الفرنسية للمغرب: «وتضمَّنت معاهدة الحماية في فصلها الأوَّل مبدًا يقضي باحترام المؤسَّسات الدينية والأحباس الإسلامية. إلا أنَّ ذلك لم يُحترم، فقد تدخَّلت الإدارة الفرنسية في شؤون الوقف، فاستصدرت عدَّةَ ظهائر تنظيمية، وأنشأت الوزارة الحبسية. كما أنشأت إدارةً تابعةً لإدارة الحماية لمراقبة الأوقاف وتَتَبُّعِ سيرها. وإذا كان لتلك التقنينات نتائجُ إيجابيةٌ فإنها من ناحية أخرى أفقدت مؤسَّسة الوقف الكثير من صلاحياتها. وبسبب ذلك وسبب ما وقع من تعدٍّ على أملاك الوقف عند المغاربة نشب صراعٌ بين الوطنيِّين وإدارة الحماية»[(٣)].

(١) انظر: أنور الجندي. الفصحى لغة القرآن، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ص٣٠٢.

(٢) انظر: عبدالكريم حمو. دور المستشرقين الفرنسيين في احتلال الجزائر:
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/87/5/9/113929
ص ٣١٥ - ٣٣٩.

(٣) انظر: رقية بلمقدم. الوقف، في معلمة المغرب، مرجع السابق، ٢٣: ٧٦٠٥ - ٧٦٠٧.

ولعلَّ من أسباب التفاف الاحتلال على الأوقاف هي تلك الأسباب التي ربما لا تكون ظاهرةً بوضوح. وهي وقوف قيمة الأوقاف في وجه الاحتلال، والتصدِّي له وكونه تحوَّل إلى عقبةً كأداء أمام استمرار الاحتلال، كما بيّنَتِ الباحثة الفاضلة من مصر «رهام خفاجي» في بحثٍ لها باللغة الإنجليزية، عنوانه باللغة العربية «ما بعد السياسة: دور الوقف في التصدِّي للاستعمار في مصر (١٨٨٢ - ١٩٥٢)» «Beyond Politics: Roles of Islamic Endowment in Resisting Colonization in Egypt (1883-1952)»[(١)]. ولعلَّ المراد هنا الاحتلال الفرنسي. وموضوع التصدِّي هذا موضوع فريد، يحتاج إلى مزيد من الدراسة والبحث.

ثمَّ وفدتْ على بعض الأقطار العربية والإسلامية (بعض دول ما بعد الاستقلال) بعض الأفكار اليسارية الاشتراكية، التي حكمت بعض بلاد المسلمين وتبنَّتها السياسات المتعاقبة، وأسهمت في «تأميم» كثير من الأوقاف لبعض المنشآت التنموية الأخرى من صناعية وتجارية وزراعية، وكذا إلغاء بعض المشروعات التنموية الخاصَّة، أو تقليصها دون تعويضات في الأوقاف وغيرها؛ بحجَّة الإصلاح الزراعي[(٢)]. فتلك الأنظمة بهذا لم تنفرد بانهيار الأوقاف بعد انقشاع الاحتلال، بل إنها أكملت ما أفسده الاحتلال من وجوه الوقف لدى بلاد المسلمين.

ومثلها بعض حكومات (ما بعد الاستقلال) التي غلَّبت المنهج العَلماني الجزئي «لا دينَ في السياسة»، فسعت إلى إلغاء الأوقاف ذات الصبغة الدينية للأعمال الخيرية الدينية، ما عدا المساجد والجوامع القائمة الموقوفة والموقوف عليها، مع قدرٍ من إيجاد العقبات الإدارية أمام التنفيذ الدقيق لشرط الواقف، والالتفاف عليه[(٣)]. بما في ذلك التغيير في طبيعة الأوقاف في دول ما بعد الاستقلال، والتدخُّل في القضاء، وإدراج الأوقاف في حملة برنامج التأميم، مما أسفر عن موقف الإنكار من العلماء من خلال جمعية العلماء ورابطة العلماء[(٤)].

(١) انظر: رهام خفاجي. ما بعد السياسة: دور الوقف في التصدِّي للاستعمار في مصر (١٨٨٢ - ١٩٥٢).
Beyond Politics: Roles of Islamic Endowment in Resisting Colonization in Egypt (1883 – 1952).
مجلّة أوقاف (الكويت) ع ١٣، مج ٧ (شوال ١٤٢٨هـ/نوفمبر ٢٠٠٧م)، ص ١٥ - ٢٦.

(٢) انظر: عبدالرحمن بدوي. سيرة حياتي، ٢مج، بيروت: المؤسَّسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٠م، ٢: ٥.

(٣) انظر: الموسوعة البريطانية:
www.britannica.com/topic/waqf
(١٤٤٥/١/٥هـ).

(٤) انظر: راندي ديغلييم. حول طبيعة وقف المؤسَّسات الدينية في سوريا المعاصرة: الانفصال على التراث، مجلّة أوقاف (الكويت)، ع ١٨، مج ١٠ (جمادى الأولى ١٤٣١هـ/مايو ٢٠١٠م)، ص ٩١ - ١٣٢.

لكنَّ المدَّ الوقفي لم يتوقَّف - بفضل الله تعالى - ولا يُنتظر له أنْ يتوقَّف - بعون الله تعالى - بل لا تفتأ الدول العربية والإسلامية تُنشئُ الجهات المعنية بحصر الأوقاف السابقة؛ للعناية بها وإعادة تفعيلها بحسب شرط الواقف، والإفادة منها في مشروعات التنمية. وتقوم هذه الهيئات بتنظيم الأوقاف الناشئة؛ قصدًا إلى أنْ ينعم الواقفون بديمومة ما يوقفونه بأمان - إنْ كانت ذات صبغةٍ دائمة - بعيدًا عن بعض العقبات التي كانت تواجه الأوقاف على مرِّ العصور.

كما تتبنَّى بعض الدول المنعتقة من الاحتلال، ثم من التطرُّف اليساري الاشتراكي بعد ذلك، إعادة مكانة الأوقاف، والبحث العميق والدقيق فيما جرت تصفيته من قِبَل قوى الاحتلال واليسار، ومن ثمَّ إعادة أثره على المجتمع. وقامت هذه الحملات بتمويل مشكور ومذكور من البنك الإسلامي للتنمية في جدَّة بالمملكة العربية السعودية - كما مرَّت الإشارةُ إليه -.

وما تزال هذه الحملات قائمةً بجدِّية وإصرار؛ نظرًا لما لقيمة الأوقاف من آثار تنموية واقتصادية واجتماعية، تتكامل مع مشروعات الدول وبرامجها في ظاهرةٍ متناميةٍ لا تخفى[1].

وتواصل الباحثة «رقية بلمقدم» الحديث عمَّا بعد الاستقلال، فتقول: «وقد بذل المخزن، بعد حصول المغرب على الاستقلال، محاولاتٍ جادَّةً، أدَّت إلى النهوض بالوقف، وتوسيع صلاحياته وأملاكه، خاصَّةً في المجال العقاري. وبُذلت مؤخَّرًا منذ نهاية ٢٠٠٢م جهودٌ كبيرةٌ لإدخال تغييرات هامَّةٍ على هياكل الوقف، تمكِّنه من مواجهة الصراعات الحضارية من جهة، والقيام بمهامِّه الدينية من جهة ثانية، والحفاظ عليه من جهةٍ ثالثة»[2].

(١) انظر: فارس مسدور وكمال منصوري. الأوقاف الجزائرية: نظرة في الماضي والحاضر، مجلَّة أوقاف، مرجع السابق، ص٦٩ - ١٠٣.

(٢) انظر: رقية بلمقدم. الوقف، معلمة المغرب، مرجع سابق، ٢٣: ٧٦٠٥ - ٧٦٠٧، ولم يرد ذكر سابق لـ «المخزن» في مادَّة «الوقف» هذه.

المبحث الخامس:
الأوقاف والاحتلال الفرنسي

أما لماذا يغلب الاستشراق الفرنسي على دراسة الأوقاف في الإسلام وبلاد المسلمين فإنَّ مردَّه إلى أنَّ أغلبَ الدراسات الغربية والاستشراقية المنجزة حول موضوع الوقف الإسلامي قد كُتبت باللغة الفرنسية، ومن قبل باحثين ومستشرقين فرنسيين بصورةٍ أوضح؛ بحكم أنَّ الحملة الاحتلالية الفرنسية قد شملت رقعةً كبيرةً من بلاد المسلمين، لا سيَّما في شمال أفريقيا وجنوب الصحراء وبلاد شرق البحر الأبيض المتوسِّط، وما صحب تلك الحملات الاحتلالية من نشاط فكري وعلمي وثقافي استشراقي، أُريد منه ترسيخ التبعية الاحتلالية حتى بعد انقشاع الاحتلال نفسه[1].

وهذه الأنشطة الفكرية والثقافية من سمات الاحتلال الفرنسي في ترسيخ التبعية المستمرَّة لفرنسا، حتى بعد أفول الاحتلال «الانتداب» العسكري، ليحلَّ محلَّه الاحتلال الثقافي المراد له الديمومة.

وكما فعل الاحتلال الفرنسي ما فعل من تقويض شعيرة الأوقاف في الإسلام في المغرب العربي (تونس والجزائر والمغرب) فقد فعل مثله في المشرق العربي في سوريا ولبنان. وأصدر «الانتداب» الفرنسي عددًا من القرارات، التي هدفت إلى إضعاف الأوقاف الإسلامية، ومن ثمَّ إضعاف آثارها الاقتصادية والاجتماعية والخيرية.

ويورد الباحث الفاضل «سليم هاني منصور» عددًا من تلك القرارات، التي فُرضت على المؤسَّسة الدينية اللبنانية الإسلامية، مع مراعاة واضحة للمؤسَّسات الدينية الأخرى التي قد تتَّفق توجُّهاتها الثقافية مع توجُّهات الاحتلال الفرنسي[2].

ويدخل هذا التصرُّف في توجُّه الاحتلال - بمعاضدةٍ من الاستشراق - إلى حملة تأجيج الطائفية في البلاد المتعدِّدة الثقافات والخلفيات الدينية، من حيث التمييز بينها في هذا المجال، وتقديم بعضها على بعض.

(١) انظر: سفيان شبيرة. نماذج من اهتمام المستشرقين بموضوع الوقف الإسلامي: دراسة وصفية تحليلية، مجلّة أوقاف، مرجع السابق، ص٧٨ - ١١٧.

(٢) انظر: سليم هاني منصور. أساليب الاستعمار الفرنسي في إضعاف وظائف الأوقاف الإسلامية، ودوره في استلابها (لبنان نموذجًا)، مجلة أوقاف، المرجع السابق، ص٨٧ - ١١٤.

يقول الباحث الفاضل «سليم منصور»: «لقد سعى الاستعمار إلى قطع العلاقة بين الموقوف عليهم، أو المستفيدين من الوقف، والوقف ذاته، وذلك من خلال تحويل عوائد الأوقاف إلى الحكومات المركزية، وصرف الرواتب من خزانة الدولة لهؤلاء المستفيدين. وقد تمَّ تطبيق ذلك على علماء الدين وطلَّابه، بحيث أصبحت عوائدهم تأتي من الإدارة الاستعمارية، وليس من الوقف، بالصورة التقليدية نفسها. وبذلك ربط الاستعمار أرزاقهم به، وحرمهم مصدر الاستقلال. ثمَّ استطاع التحكُّم في إرادتهم وإسكات أفواههم، التي تأكل من يد الاستعمار، لا من عوائد الوقف»[(١)].

ويُضاف ذلك إلى تقييدات على الأوقاف كثيرة، لم تُلهِ الاحتلال عنها اهتماماته الاحتلالية «الرئيسية» الأخرى، التي قد يُنظر إليها على أنها أهمُّ من تعطيل الأوقاف الإسلامية وإضعافها واستلابها. دون أنْ يُغفل الاحتلال تكوين الهياكل الإدارية للأوقاف، التي قد يقوم عليها ناظرون مسلمون بإشرافٍ مباشرٍ من «سلطة الاحتلال». ويذكر الباحث الفاضل «سليم منصور» أنَّ تلك الإجراءات قد اشتُقَّت من تجارب الاحتلال في المواقع الأخرى[(٢)].

الخاتمة

الخلاصة والنتائج

بعد حمد الله تعالى والثناء عليه بما يستحق سبحانه قمتُ في هذا البحث باستعراض آثار الاستشراق بمدارسه المختلفة على الأوقاف الإسلامية في بلاد المسلمين عمومًا. ومن ثمّ ربط الاستشراق بالاحتلال بصفة الاستشراق المزوِّد بالدراسات والبحوث والمعلومات حول الشعوب والبلدان المراد احتلالها والمحتلَّة، فقد اتَّكأ الاحتلال على الاستشراق في حملاته الاحتلالية، بحيث برزت الرابطة القوية بين الاستشراق والاحتلال. وطالما صحب بعض المستشرقين جنرالات الاحتلال إلى البلاد العربية والإسلامية المحتلَّة وغيرها في الشرق والجنوب.

(١) انظر: سليم هاني منصور. أساليب الاستعمار الفرنسي في إضعاف وظائف الأوقاف الإسلامية، ودوره في استلابها (لبنان نموذجًا)، مجلة أوقاف، المرجع السابق، ص٩٦.

(٢) انظر: سليم هاني منصور. أساليب الاستعمار الفرنسي في إضعاف وظائف الأوقاف الإسلامية، ودوره في استلابها (لبنان نموذجًا)، مجلة أوقاف، المرجع السابق، ص٨٧ - ١١٤.

ثمَّ عرضت لما تعرَّضت له الأوقاف بعد انقشاع الاحتلال، والاستعاضة عنه ببعض النُظُم السياسية التي تبنَّت المنحى الاشتراكي، فقوضت هذه الشعيرة - أو ما بقي منها - من خلال تأميم المؤسَّسات التجارية والزراعية الموقوفة على مشروعات تنموية.

أما أبرز النتائج والتوصيات التي توصَّل إليها الباحث فهي على النحو التالي:

أوَّلًا: النتائج:

١. انطلقت معظم بحوث المستشرقين حول الأوقاف في الإسلام من نفي أصالتها الإسلامية، وأنها قيمة أو شعيرة مستمدَّةٌ من القانون الروماني، ولا جديد فيها إلا الأخطاء، تبعًا للادِّعاء بأنَّ الفقه الإسلامي نفسَه مأخوذٌ من القانون الروماني، ولا أصالةَ فيه.

٢. بحث رهطٌ من المستشرقين والمستشرقات في القديم والحديث في قيمة الأوقاف في الإسلام. وجاءت بعض بحوثهم ميَّالةً إلى الإنصاف بقدرٍ من الإعجاب بأصناف الموقوف عليهم. ومع هذا لم تخلُ تلك البحوث من استحضار أنَّ الأوقاف زمن الاحتلال كانت أكثر ازدهارًا في البلاد المحتلَّة مما قبل الاحتلال.

٣. كانت لبعض المستشرقين أيادٍ ظاهرة من خلال القوَّة الاحتلالية في «تحجيم» الأوقاف القائمة في البلاد العربية والإسلامية، والسعي إلى تقليصها، ومصادرة بعضها واستلابها وتحويل ريعها إلى ميزانية المحتلِّ، ومنع رحيل ريعها أيضًا لما وقفت عليه كالحرمين الشريفين بمكَّةَ المكرَّمة والمدينة المنوَّرةِ والمسجد الأقصى بالقدس الشريف، وغيرها من الجوامع والمساجد.

٤. أسهمت بعض دوائر المعارف الغربية «الموسوعات الشاملة» في التعريف بشعيرة الوقف في الإسلام، وسمَّتها في مداخلها باسمها الإسلامي «وقف» «WAQF»، إلا أنَّ التعريف بالوقف في معظم هذه الموسوعات كان بأقلام المستشرقين في الغالب، حيث ينخفض الإنصاف، مما دعا بعض هذه الموسوعات إلى إعادة تحرير كثير من المداخل ذات العلاقة بالإسلام والمسلمين، ومنها مداخل الوقف.

٥. يأتي في طليعة هذه الموسوعات الشاملة ما سمَّاه المترجمون العرب بـ «دائرة المعارف الإسلامية»، بينما كان عنوانها الأجنبي وما يزال «موسوعة الإسلام» الصادرة عن مؤسَّسة بريل لتحرير الموسوعات في مدينة لايدن بهولندا. وكانت بطبعتها الأولى بتحرير مجموعة من المستشرقين، الذين بدا عليهم - في معظمهم - الإغراض وسوء فهمهم للإسلام وعقيدته وشعائره.

٦. تبيَّن أنَّ الاستشراق الفرنسي، ومن ثمَّ الاحتلال الفرنسي، هو أعتى مدارس الاستشراق الأخرى في حملة الاعتداءات على الأوقاف الإسلامية في البلاد التي احتلَّتها فرنسا، دون إغفالٍ للمدارس الاستشراقية الأخرى في طرق هذا السبيل من العتوِّ والاعتداء على الوقف.

٧. وضح أنه لم يتصدَّ المستشرقون للأوقاف ويؤازرون الاحتلال في المواقف السلبية منها إلا لما يعلمونه من أنَّ لها تغييرًا إيجابيًّا واضحًا في المجتمعات المسلمة، من حيث تنمية الوعي بهذه الشعيرة الإسلامية المتميِّزة في ربط المسلمين بهُوُيَّتهم وانتمائهم الديني، ومن ثمَّ الاستمرار في هذا النهج بالإكثار من الأوقاف على شتَّى مناحي الحياة.

٨. ورد ذكر أربعة عشر مستشرقًا أو يزيدون، ممَّن كانت لهم صلة بالأوقاف الإسلامية سلبًا غالبًا وإيجابًا قليلًا منهم. وورود هذه الأعلام من المستشرقين لا يعني حصرهم، إذ إنَّ المشهد الاستشراقي يحفل بأعدادٍ منهم من السابقين واللاحقين المعاصرين. وإنما مَنْ ورد ذكرهم في هذا البحث لا يعدو أنْ يكونَ نماذج جرى رصدها، لا حصرها.

ثانيًا: التوصيات:

١. يحسن مواصلة البحث في هذا الموضوع الحيوي «الاستشراق والأوقاف الإسلامية»؛ للمزيد من كشف الإسهامات الاستشراقية السلبية لبعض المستشرقين في مجال الأوقاف الإسلامية تحديدًا؛ مما يعين - بعد عون الله تعالى - على المزيد من الوعي بأهمِّيَّة الأوقاف الخالصة في تنمية المجتمعات، معاضدةً للحكومات في جهودها في تنمية هذا المجال الحيوي النافع.

٢. يحسُن التوسُّع في دراسة الاستشراق والأوقاف من جهة فكرية، بحيث تنطلق الدراسات بالتخصيص للمدارس الاستشراقية المختلفة فكرًا ومواقفَ من الإسلام، كالمدرسة الفرنسية والمدرسة البريطانية والمدرسة الألمانية والمدرسة الإيطالية والمدرسة الهولندية، فتخصَّص لكل دراسةٍ مدرسةٌ بعينها؛ لبيان مواقفها وأثرها على الأوقاف الإسلامية في الفكر الغربي.

٣. ونظرًا لما ظهر في هذه الدراسة من تفاوتٍ بين مواقف المستشرقين التقليديين ومواقف المستشرقين المعاصرين من الأوقاف فإنه يحسن أنْ تجرى دراسة مقارنة، لبيان هذا التفاوت بين المواقف السابقة والمواقف المعاصرة، مما يعكس صورةً عن الاستشراق في ثوبه الجديد.

وختامًا لعلِّي قد وفِّقتُ في ختام هذه الدراسة في إلقاء شيءٍ يسيرٍ من التركيز على هذه القضية، من حيث بيانُ مواقف بعض المستشرقين من الأوقاف الإسلامية، وجهود فئة منهم الرامية إلى القول بعدم أصالتها، وأنها مستمدَّةٌ من ثقافات سبقت ظهور الإسلام، فأخذها الإسلام من تلك الثقافات تجميعًا، ثم مؤازرة الاحتلال في السعي إلى تعطيلها واستلابها، وتضييق الخناق عليها، بما تصدره سلطات الاحتلال من قرارات متتالية تتَّكئ على قاعدة معلومات الاحتلال «الاستشراق السياسي» في بعض مناحيه.

وهي مناسبةٌ مواتية لتقديم الشكر والثناء على القائمين على «مؤسَّسة ساعي لتطوير الأوقاف التابعة لأوقاف سليمان بن عبدالعزيز الراجحي» لعنايتها بالأوقاف وتطويرها، بما في ذلك إنشاء دورية علمية محكَّمة، تُعنى ببحوث الأوقاف، وتسهم في زيادة توعية المجتمع السعودي الفاضل، والمجتمع العربي الناهض، والمجتمع الإسلامي العائد إلى ثوابته ومُثُله وأصوله، التي انطلقت على يدي المصطفى محمد بن عبدالله ﷺ وخلفائه الراشدين والصحابة والتابعين، على المنهج الذي ارتضاه الله تعالى لعباده.

والحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات، وعليه سبحانه قصد السبيل.

قائمة المصادر والمراجع العلمية

١. أبو الهول، محيي الدين يعقوب منيزل. الأوقاف الإسلامية بين الواقع والمأمول، بحث مقدَّم إلى مؤتمر عالمي عن: قوانين الأوقاف وإدارتها: وقائع وتطلعات خلال الفترة ما بين ١ - ٣ ذي القعدة ١٤٣٠هـ/٢٠ - ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٩م، كوالالمبور (ماليزيا): مركز الإدارة، كلية أحمد إبراهيم للحقوق، المعهد العالمي لوحدة الأمة الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

٢. الإدريسي، الفقيه. وقف القرآن، في: معلمة المغرب: قاموس مرتَّب على حروف الهجاء، يُحيط بالمعارف المتعلِّقة بمختلف الجوانب التاريخية والجغرافية والبشرية والحضارية للمغرب الأقصى، ٢٣ مج، ملاحق، الرباط: الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م، ٢٣: ٧٦٠٧ - ٧٦٠٨.

٣. إسكندر، سوزان. مع المستشرقين الإيطاليين وكارلو ألفونسو نالينو، مجلة الهلال، مج ٨٤، ع١ (١٣٩٦/١هـ - ١٩٧٦/١م)، ص٨٨ - ٩٣.

٤. بدوي، عبدالرحمن. سيرة حياتي، ٢ مج، بيروت: المؤسَّسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٠م.

٥. بدوي، عبدالرحمن. موسوعة المستشرقين، ط٥، بيروت: المؤسَّسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠١٥م، ٦٤٠ ص.

٦. بلمقدم، رقية. الوقف، في معلمة المغرب: قاموس مرتَّب على حروف الهجاء، يُحيط بالمعارف المتعلِّقة بمختلف الجوانب التاريخية والجغرافية والبشرية والحضارية للمغرب الأقصى، ٢٣ مج، ملاحق، الرباط: الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م، ٢٣: ٧٦٠٥ - ٧٦٠٧.

٧. بوغفالة، ودَّان. المؤرخة راندي ديغلام: رائدة بحوث الوقف في الجامعات الغربية، تألُّقٌ وإبداع وعطاء متميز في تاريخ العالم الإسلامي، مجلَّة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية (جامعة معسكر، الجزائر)، ع٧ (يونيو/ حزيران ٢٠١٦م)، ص١٥ - ٢٤.

٨. جب، هاملتون وهارولد بوون. المجتمع الإسلامي والغرب/ ترجمة أحمد عبدالرحيم مصطفى، مراجعة أحمد عزَّت عبدالكريم، ٢ مج، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١م.

٩. جِبّ، هاملتون وهارولد بووين. المجتمع الإسلامي والغرب/ ترجمة أحمد عبدالرحيم مصطفى، ٢ مج، القاهرة: الهيئة المصرية العامَّة للكتاب، ١٩٩٠م، (سلسلة تاريخ المصريين؛ ٣٦).

١٠. جِبّ، هاملتون وهارولد بووين. المجتمع الإسلامي والغرب وأثر الحضارة الغربية في الفكر الإسلامي في الشرق الأدنى/ ترجمة عبدالمجيد القيسي، ٢ مج، دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، ١٩٩٧م.

١١. جِبّ، هاملتون وهارولد بووين. المجتمع الإسلامي والغرب/ ترجمة أحمد أبيش، ٢ مج، أبو ظبي: هيئة السياحة والثقافة، ٢٠١٢م.

١٢. الجندي، أنور. الفصحى لغة القرآن، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م، ص ٣٠٧.

١٣. جولدتسيهر، إجناس. العقيدة والشريعة في الإسلام: تاريخ التطوُّر العقدي والتشريع في الدين الإسلامي/ نقله إلى العربية وعلَّق عليه محمد يوسف موسى وعلي حسن عبدالقادر وعبدالعزيز عبدالحق، القاهرة: دار الكتاب المصري، ١٩٤٦م، ٣٨٩ ص.

١٤. جولدتسيهر، إجناس. العقيدة والشريعة في الإسلام: تاريخ التطوُّر العقدي والتشريع في الدين الإسلامي/ نقله إلى العربية وعلَّق عليه محمد يوسف موسى وعلي حسن عبدالقادر وعبدالعزيز عبدالحق، وقدَّم لهذه الطبعة محمد عوني عبدالرؤوف، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٣م، ٤١٠ ص.

١٥. الحاجّ، ساسي سالم. نقد الخطاب الاستشراقي: الظاهرة الاستشراقية وأثرها في الدراسات الإسلامية، ٢ مج، بيروت: دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٢م.

١٦. حمو، عبدالكريم. دور المستشرقين الفرنسيين في احتلال الجزائر: ص ٣١٥ - ٣٣٩. www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/87/5/9/113929

١٧. خفاجي، رهام. ما بعد السياسة: دور الوقف في التصدِّي للاستعمار في مصر (١٨٨٢ - ١٩٥٢)، مجلّة أوقاف (الكويت) ع ١٣، مج ٧ (شوال ١٤٢٨هـ/ نوفمبر ٢٠٠٧م)، ص ١٥.

١٨. ديغليم، راندي. حول طبيعة وقف المؤسَّسات الدينية في سوريا المعاصرة: الانفصال على التراث، مجلّة أوقاف (الكويت) ع١٨، مج ١٠ (جمادى الأولى ١٤٣١هـ/ مايو ٢٠١٠م)، ص ٩١ - ١٣٢.

١٩. دي كاستري، هنري. الإسلام: خواطرُ وسوانح/ ترجمة أحمد فتحي زغلول، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٥م، ص ١٧٢.

٢٠. السباعي، مصطفى. من روائع حضارتنا، بيروت: دار الورَّاق، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م، ص ٢٨٩.

٢١. سعيدوني، معاوية. تأمُّلات في مسيرة الأستاذة راندي ديغيليم وإسهامها في الدراسات الوقفية، مجلَّة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية (جامعة معسكر، الجزائر)، ع ٧ (يونيو/ حزيران ٢٠١٦م)، ص ٤٣ - ٥٩.

٢٢. سعيدوني، ناصر الدين. كلمة تقدير لزميلة محترمة وعالمة فاضلة الأستاذة راندي ديغيلام رائدة الدراسات الوقفية، مجلَّة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية (جامعة معسكر، الجزائر)، ع ٧ (يونيو/ حزيران ٢٠١٦م)، ص ٢٥ - ٤٢.

٢٣. سليمان، هيثم. الأوقاف الإسلامية في القدس: المكانة والتحدِّيات القانونية وفُرص إحيائه، القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (باسيا)، ص ٥٦.

٢٤. سيكالي، آشيل. مشكلة الأوقاف في مصر، مجلَّة الدراسات الإسلامية، (١٩٢٩م)، ص ٨٠.

٢٥. شبيرة، سفيان. نماذج من اهتمام المستشرقين بموضوع الوقف الإسلامي: دراسة وصفية تحليلية، مجلّة أوقاف (الكويت)، ع ٤٠، مج ٢١ (رمضان ١٤٤٢هـ/ مايو ٢٠٢١م)، ص ٧٨ - ١١٧.

٢٦. الشنتناوي، أحمد وإبراهيم زكي خورشيد وعبدالحميد يونس. دائرة المعارف الإسلامية: أُصدرت بالألمانية والإنجليزية والفرنسية، واعتُمد في الترجمة العربية على الأصلين الإنجليزي والفرنسي، ١٥ مج، القاهرة: دائرة المعارف العمومية، د.ت.

٢٧. صالحين، لبنى/ عارضة. أوقاف الحرمين الشريفين بالبلاد التونسية زمن الاستعمار الفرنسي/ إعداد التليلي العجيلي، مجلَّة أوقاف (الكويت)، ع٣٢ (شعبان ١٤٣٨هـ/ مايو ٢٠١٧م)، ص١٧٧ - ١٨٠.

٢٨. صدِّيق، شافية. الاستشراق والفقه الإسلامي: المعرفة والقراءة والتأويل:
chafiaseddik.wordpress.com/2014/11/19/%D8%A7%D9%8

٢٩. صدِّيق، شافية. الاستشراق والفقه الإسلامي: المعرفة والقراءة والتأويل، مجلَّة المسلم المعاصر، ع١٥٣ (١٤٣٤هـ/٢٠١٤م).
https://almuslimalmuaser.org/2014/07/26

٣٠. العقيقي، نجيب. المستشرقون: موسوعة في تراث العرب مع تراجم المستشرقين ودراساتهم عنه منذ ألف عام حتى اليوم، ط٥، ٣مج، القاهرة: دار المعارف، ٢٠٠٦م.

٣١. عوض، إبراهيم. دائرة المعارف الإسلامية: أضاليل وأكاذيب، القاهرة: مكتبة البلد الأمين، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م، ص٢٨٦.

٣٢. غربال، محمد شفيق، وآخرون. الموسوعة العربية الميسَّرة، القاهرة: دار الشعب، (١٩٦٠م)، ص٢٠٠٠، لوحات.

٣٣. فاغليري، لورا فيتشا. دفاعٌ عن الإسلام/ نقله إلى العربية منير البعلبكي، ط٥، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨١م، ص١٣٦.

٣٤. فوك، يوهان. الدراسات العربية في أوربَّا حتَّى مطلع القرن العشرين/ نقله إلى العربية وقدَّم له وعلَّق عليه سعيد حسن بحيري ومحسن الدمرداش، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠٦م.

٣٥. فيتزجيرالد. الدَّين المزعوم للقانون الروماني على الشريعة الإسلامية/ ترجمة محمد سليم العوَّا، بيروت: دار البحوث العلمية، ١٩٧٣م.

٣٦. القاسم، خالد بن عبدالله. مفتريات وأخطاء دائرة المعارف الإسلامية (الاستشراقية)، ٢مج، الرياض: دار الصميعي، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م، ص١٢١٥.

٣٧. لاندو، روم. الإسلام والعرب/ نقله عن الإنجليزية منير البعلبكي، ط٢، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٧م، ص٣٨٧.

٣٨. مركز تمتين للدراسات التعليمية والتربوية. المرصد الوقفي: توصيات الفعاليات الوقفية: جمع ودراسة تحليلية/ إشراف وليد بن عبدالواحد النوح، تقديم عبدالرحمن بن صالح الأطرم، الرياض: مركز كنوز إشبيلية، ١٤٤٢هـ ـ ٢٠٢١م، ص ٥٤٤، (سلسلة المرصد الوقفي؛ ١).

٣٩. مسدور، فارس وكمال منصوري. الأوقاف الجزائرية: نظرة في الماضي والحاضر، مجلّة أوقاف (الكويت)، ع ١٥، مج ٨ (ذو القعدة ١٤٢٩هـ ـ نوفمبر ٢٠٠٨م)، ص ٦٩ - ١٠٣.

٤٠. منصور، سليم هاني. أساليب الاستعمار الفرنسي في إضعاف وظائف الأوقاف الإسلامية، ودوره في استلابها (لبنان نموذجًا)، مجلة أوقاف (الكويت)، مج٢٠، ع٣٨ (رمضان ١٤٤١هـ/مايو ٢٠٢٠م)، ص ٨٧ - ١١٤.

٤١. مؤسَّسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع. الموسوعة العربية العالمية، ط٢، ٣٠ مج، الرياض: المؤسَّسة، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

٤٢. الموسوعة البريطانية:

www.britannica.com/topic/waqf

٤٣. مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث: (١٤٤٤/١١/٨هـ ـ ٢٠٢٣/٥/٢٨م).

www.mominoun.com/articles/%D8%A3%D9%

٤٤. النملة، علي بن إبراهيم. كُنه الاستشراق: المفهوم، الأهداف، الارتباطات، ط٣، بيروت: مكتبة بيسان، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م، ص ٣٠٢.

٤٥. النملة، علي بن إبراهيم. المستشرقون والحضارة الإسلامية: من النصّ الشرعي إلى إعادة كتابة التاريخ، بيروت: مكتبة بيسان، ١٤٤١هـ ـ ٢٠٢٠م، ص ٢٥٠.

٤٦. النملة، علي بن إبراهيم. موقف المستشرقين من الحضارة الإسلامية بين الاستمداد والتأصيل، الرياض: عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٣هـ ـ ٢٠١٢م، ص ٨٨.

٤٧. نوفل، سيِّد. دائرة المعارف الإسلامية، مجلّة الهلال، مج ٨٤، ع ١ (١٣٩٦/١هـ ـ ١٩٧٦/١م)، ص ٦ - ١٣.

٤٨. هونكه، سيجريد. شمس اللّه تُشرق على الغرب: فضلُ العرب على أوروبَّا/ ترجمه وحقَّقه وعلَّق عليه فؤاد حسنين علي، ط٥، القاهرة: دار العالم العربي، ١٤٤٠هـ ـ ٢٠١٩م، ص ٤٢٩.

٤٩. وات، دبليو. مونتجمري. فضل الإسلام على الحضارة الغربية/ نقله إلى العربية حسين أحمد أمين، القاهرة: دار الشروق، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٥٠. الوافي، محمد عبدالكريم. يوسف باشا القرمانلي والحملة الفرنسية على مصر، طرابلُس (ليبيا): دار المنشأة العامَّة، ١٩٨٤م، ص ٥٢٠.

51. Debasa, Ana María Carballeira. The Alienation of Waqf Property in Al-Andalus- AWQAF- No. 19 (Year 10-Zu al Hija 1431 H, November 2010)- p. 13–28.

52. Debasa, Ana María Carballeira. The education and Pious Endownment in Al-Andalus- AWQAF- No. 20 (Year 11–Jumada I 1432 H, May 2011)- p. 33–45.

53. Khfagy, Reham. Beyond Politics: Roles of Islamic Endowment in Humphreys, R. Stephen. Islamic History: A Framework for Inquiry- Princeton: Princeton University Press, 1991.

54. Resisting Colonization in Egypt (1883–1952) - AWQAF- No. 13 (Year 7 (Shawwal, 1428 H, November, 2007)- p. 15–26.

55. ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D8%A7%D8%A6%D8%

56. referenceworks.brillonline.com/browse/encyclopaedia-of-islam-2/alpha/w?s.start=60

57. https://www.mohamoon-ju.com/Default.aspx?action=EGPortal&Type=4&PFIID=282&PPFIID=11023